A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/7/39
29 February 2008

ARABIC
Original: ENGLISH and SPANISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة
البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا* **

موجز

تتناول الوثيقة بالوصف أهم التطورات التي شهدتها كولومبيا خلال عام ٢٠٠٧ بشأن حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وهي الحالة التي يغطيها الاتفاق المبرم بين حكومة كولومبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الذي جُدد في عام ٢٠٠٧ وسيظل نافذاً حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويبرز التقرير أن الديناميات المتشابكة للنزاع المسلح الداخلي، والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة لا تزال تؤثر تأثيراً شديداً في حالة حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، يشير التقرير إلى استمرار المشاكل الهيكلية في بعض مؤسسات الدولة. وعلى مدار السنة، احتلت الحاجة إلى ضمان حقوق جميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وخرق القانون الإنساني محل الصدارة في النقاشات العامة. وتشدد الوثيقة على أن من المستعجل واللازم الاستجابة المناسبة والحينيّة لطلباتهم.

وتتصل بعض التحديات المتوقع مواجهتها بتعزيز تسريح الجماعات شبه العسكرية، ومسألة بروز جماعات مسلحة غير شرعية جديدة؛ وكلاهما يؤثر مباشرة في حقوق الإنسان. وإن ضخامة المهام العالقة في الدعاوى القضائية بموجب القانون ٢٠٠٥/٩٧٥ لعام ٢٠٠٥ ("قانون العدالة والسلام") واستمرار العوائق التي تحول دون تطبيقه تطبيقاً

* يعمّم هذا التقرير بجميع اللغات. أما المرفق فيعمَّم باللغتين الإنكليزية والإسبانية فقط.

** تأخر تقديم هذا التقرير لكي يتضمن أحدث المعلومات.

كاملاً يتسببان في عدم اليقين وفي القلق. وثمة تحديات هامة تتصل بالحاجة إلى ضمان مشاركة الضحايا في هذه العمليات. وفي الوقت نفسه، أحرز تقدم كبير في تحقيقات المحكمة العليا، رغم ما تواجهه من عوائق عديدة لا بل تهديدات، في بيان مدى خطورة اختراق الجماعات شبه العسكرية ومنظماتها المؤسسات العامة والمجتمع ككل.

وخلال عام ٢٠٠٧، اتخذت أرفع السلطات المدنية والعسكرية قرارات وتدابير سياسية للتصدي للإعدامات خارج نطاق القضاء التي تُعزى إلى قوات الأمن التابعة للدولة. و لم تنفك عصابات القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي و، بدرجة أقل، جيش التحرير الوطني، ترتكب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي.

ويعيش نحو ٤٥ في المائة من السكان دون عتبة الفقر، بمن فيهم أغلبية المشردين؛ وتحول هذه الحالة دون تمتعهم الكامل بحقوقهم. كما يتضمن هذا التقرير معلومات وتحاليل عن حالات مزعجة لحقوق الإنسان لدى جماعات مستضعفة بوجه خاص، بما فيها ضحايا النزاع المسلح الداخلي، والمشردون، وجماعات السكان الأصليين، والكولومبيون من أصل أفريقي، والنساء، والنقابيون، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والصحفيون والأطفال.كما يوجز التقرير أنشطة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا خلال عام ٢٠٠٧ ويقدم ثماني توصيات ستساعد، متى طبقت، على تحقيق تحسن ملحوظ في حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
مقدمة	١-٣	٤
أولاً - السياق السياسي	٤-٩	٤
ثانياً - حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي	١٠-٧٩	٧
ألف - سلطات الدولة	١٢-٣٨	٧
باء - عمليات التسريح.....	٣٩-٤٣	١٣
جيم - جماعات حرب العصابات.....	٤٤-٤٨	١٥
دال - أحوال تثير قلقاً خاصاً ولا سيما أحوال الجماعات المستضعفة	٤٩-٧٩	١٧
ثالثاً - أنشطة مكتب المفوضية في كولومبيا.....	٨٠-٩١	٢٣
رابعاً - التوصيات	٩٢-٩٤	٢٥

Annex

Representative cases of violations of human rights and breaches of international humanitarian law.....	٢٧

مقدمة

١- في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، اتفقت حكومة كولومبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إنشاء مكتب للمفوضية في كولومبيا، افتتح في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وتتمثل ولاية المكتب في مساعدة السلطات الكولومبية على وضع سياسات وبرامج لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتقديم المشورة في شؤون حقوق الإنسان لممثلي المجتمع المدني، ومراقبة حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في سياق العنف والنزاع المسلح الداخلي، وتقديم تقاريره وتحاليله إلى المفوضة السامية.

٢- وزارت المفوضة السامية كولومبيا في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ للتوقيع على اتفاق مع حكومة كولومبيا يُمدّد كامل ولاية مكتب المفوضية في كولومبيا[(١)] حتى تاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وبعد ١٠ سنوات من النشاط، تودّ المفوضة السامية الإعراب عن تقديرها لكولومبيا حكومة وشعباً لاستقبالها المكتب والتعاون معه. وتعرب المفوضة السامية من جديد عن تقديرها للبلدان والمنظمات التي قدمت الدعم إلى مكتب المفوضية في كولومبيا وساهمت في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٣- ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مركِّزاً على أبرز جوانب ولاية مكتب المفوضية في كولومبيا. ويستند إلى الأنشطة التالية: المراقبة المنهجية والتحليلية لحالة حقوق الإنسان، بما فيها الزيارات الميدانية، وتجهيز الشكاوى، وتحليل التقارير والإحصاءات، وإجراء مقابلات مع سلطات الدولة والضحايا وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة في كولومبيا وهيئات المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية.

أولاً - السياق السياسي

٤- منذ ما يربو على ٤٠ عاماً وكولومبيا تتأثر بشدة بنزاع مسلح داخلي. وبات واضحاً أكثر فأكثر أن الجماعات المسلحة غير الشرعية متورطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الاتجار بالمخدرات[(٢)] أو تعمل بالاشتراك مع الشبكات المحلية والدولية للجريمة المنظمة والفساد. ولا تزال العلاقات المعقدة بين جميع هذه العناصر، إلى جانب المشاكل الهيكلية الدائمة مثل الإفلات من العقاب ووضع قيود على الوصول إلى العدالة، والإجحاف والتمييز، تؤثر سلباً في حالة حقوق الإنسان. ويجب الاعتراف، والحالة هذه، بأن كولومبيا تقدمت في استعادة الأمن في جميع أنحاء البلد في السنوات الأخيرة[(٣)]، وتعتبر المكانة البارزة المعطاة لحقوق الإنسان في جدول الأعمال العام إنجازاً وطيداً.

---

(١) انظر الفصل الثالث، "أنشطة مكتب المفوضية في كولومبيا".

(٢) تشمل هذه الأنشطة دفع نفقات للمنتجين، والخزن والاتجار في مختلف مناطق نفوذها أو المناطق التي تخضع لها، والإدارة المباشرة للإمداد بالسلائف اللازمة لتجهيز المخدرات غير الشرعية، وتجنيد الزُّراع والحصّاد ودفع الأجور لهم، وحماية وصيانة مهابط الطائرات السرية و، في بعض الحالات، تصدير المخدرات مباشرة وما يتصل بذلك من غسل أموال.

(٣) أظهرت المؤشرات الرسمية ذات الصلة بالعنف انخفاضاً في مجالات منها المجازر وأعمال القتل والاختطاف وهجمات العصابات على القرى الصغيرة والقواعد العسكرية، ونقاط التفتيش غير الشرعية وتدمير أبراج الإرسال وأنابيب النفط. ونتيجة لذلك، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة أيضاً خلال السنة.

٥- وخلال عام ٢٠٠٧، كانت أهم الأحداث السياسية والأمنية ذات الصلة التي أثرت في حالة حقوق الإنسان التالية هي: (أ) الدعاوى القضائية ضد زعماء المجموعات شبه العسكرية المسرحين بموجب القانون ٢٠٠٥/٩٧٥، المعروف باسم "قانون العدالة والسلام"[٤]؛ و(ب) التحقيقات القضائية في أنشطة عدد من موظفي الدولة رفيعي المستوى بسبب صلاتهم المزعومة بالجماعات شبه العسكرية[٥]؛ و(ج) ظهور أو ترسخ تشكيلة من الجماعات الجديدة المسلحة غير الشرعية عقب عملية تسريح الجماعات شبه العسكرية، ولبعضها علاقات وثيقة بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات؛ و(د) تنظيم انتخابات إقليمية ومحلية.

٦- وواصلت قوات الأمن تنفيذ "خطة الحرب" ضد الجماعات المسلحة غير الشرعية، وبخاصة ضد العصابات، عن طريق "خطة التدعيم"، التي حلت محل الخطة الوطنية. وكثيراً ما كان لكثافة أعمال القتال أثر سلبي في السكان المدنيين، ونُسبت انتهاكات القانون الإنساني الدولي إلى جميع الفاعلين المسلحين. وبرزت مجموعات مسلحة غير شرعية جديدة عديدة[٦] تتقوّى وتشارك في أعمال عنف في بعض المناطق. وأمعنت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني في تعطيلها العنيف للنظام العام وظلت تنتهك القانون الإنساني الدولي. وحذر عدد من المنظمات - منها بعثة منظمة الدول الأمريكية لدعم عملية السلام في كولومبيا - من أنشطة العصابات في أماكن محددة، كانت تخضع سابقاً لسلطة الجماعات شبه العسكرية المسرَّحة[٧]. ووفقاً لقوات الأمن، زادت الأنشطة من نوع الميليشية من جانب العصابات بعد أن تقهقرت نتيجة هجمات القوات النظامية. وتلاحظ هذه الديناميات بصفة مباشرة أكثر في جنوب مقاطعة قرطبة، في منطقة أورابا - تشوكو، شرق أنتيوكيا، وشمال سنتندر، وشمال توليمة، ونارينيو، وبوتومايو، وغافياري، وفيشادا وأراوكا.

٧- وأذنت الحكومة وتكفّلت بعدد من المبادرات[٨] منها ومن أطراف ثالثة، لإجراء اتصالات مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، بدرجات متفاوتة من الدعم. وكانت الحكومة تنوي التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى إطلاق سراح الرهائن مقابل إطلاق سراح أفراد العصابات المسجونين، ولربما، في نهاية المطاف،

---

(٤) ينظم القانون ٢٠٠٥/٩٧٥ لعام ٢٠٠٥ ("قانون العدالة والسلام") الإجراءات الواجب اتباعها مع أعضاء المجموعات المسلحة غير الشرعية المسرحين ويحدد الفوائد القضائية بالاستناد إلى إسهامهم في نظام العدالة والجبر. انظر "Report on the Implementation of the Justice and Peace Law: Initial Stages in the Demobilization of the AUC and First Judicial Proceedings"، لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، منظمة الدول الأمريكية، الوثيقة OAS/Ser.L/V/II.129, Doc. 6, 2 October 2007.

(٥) انظر الفرع "مكافحة الإفلات من العقاب" (الفقرات ١٢-١٤).

(٦) انظر الفرع "عمليات التسريح" (الفقرات ٤٠-٤٤).

(٧) انظر منظمة الدول الأمريكية، "Tenth Quarterly Report MAPP/OAS"; document OAS/Ser. G., CP/ doc. 4249/07, October 31, 2007, and "Ninth Quarterly Report MAPP/OAS", document OAS7/Ser. G., CP/doc. 4237/07, 3 July 2007.

(٨) على سبيل المثال، حددت أسماء ما يربو على ١٨٠ سجيناً عضواً في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، بمن فيهم أحد زعمائها، لإطلاق السراح من جانب واحد.

إلى محادثات سلام. ولشدّ ما كانت الدهشة عندما اغتيل ١١ نائباً من جمعية مقاطعة فايي دل كاوكا[٩] بعد احتجاز القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي لهم منذ عام ٢٠٠٢. وقد قوبلت وفاتهم بسخط الكولومبيين عن بكرة أبيهم، مما أفضى إلى احتجاجات ضخمة، وإلى تحرك واسع النطاق لدى الرأي العام داعياً إلى إطلاق سراح جميع ضحايا الاختطاف. كما هز البلد مزيج من الصدمة والأسى لنشر صور للرهائن وخطابات كتبوها إلى أسرهم، ضبطتها السلطات لدى عملاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، وأظهرت حالتهم البائسة. وذكّر كل ذلك السكان في الوطن وفي الخارج بأن الذين يقعون في أيدي الجماعات المسلحة غير الشرعية يظلون على الدوام عديمي الحيلة ومستضعفين. وقد احتجز البعض منهم بالفعل كرهائن لفترة بلغت عشر سنوات[١٠].

٨- وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، نظمت انتخابات على الصعيد الوطني لاختيار النواب على المستويين الإقليمي والمحلي. وانتُخب المحافظون وأعضاء الجمعيات المحلية في ٣٢ مقاطعة، والعمد والمستشارون في ١ ٠٩٤ بلدية، وأربع دوائر عاصمة، وعلى مستوى الأحياء. وكانت الترشيحات من تشكيلة واسعة من المجموعات السياسية[١١]. وكانت نسبة مشاركة الناخبين مرتفعة وأكدت التعدد السياسي للبلد. وأسهمت تعبئة قوات حفظ النظام في أمن مكاتب الاقتراع. وساد مناخ طبيعي يوم الاقتراع. غير أن البلد شهد قبل ذلك اليوم وبعده أعمال عنف متفرقة[١٢]. وكانت هناك تهديدات بالقتل وحتى اغتيالات في بعض الأماكن، أساساً من جانب جماعات حرب العصابات (لا سيما القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي)، رغم أن بعضها يعزى إلى أعضاء الجماعات المسلحة غير الشرعية الجديدة، وإلى تجار المخدرات والشرذمات الإجرامية التي هددت باغتيال العديد من المرشحين وقيّدت أنشطتهم السياسية[١٣]. وقد اغتيل ثمانية مترشحين محتملين و٢٣ مرشحاً مسجلاً؛ واختطف أربعة مترشحين محتملين وخمسة مرشحين مسجلين[١٤].

---

(٩) انظر منظمة الدول الأمريكية، "Conclusiones de la Comisión Forense Internacional para esclarecer las circunstancias en torno a la muerte de los Diputados colombianos del Valle del Cauca en junio de 2007", document OAS/Ser. G., CP/INF. 5545/07, 18 September 2007.

(١٠) انظر الفرع "جماعات العصابات" (الفقرات ٤٥-٤٩).

(١١) أبلغ مكتب التسجيل الوطني عن تسجيل ٩٤٩ ٦١ مرشحاً.

(١٢) تم الاعتراض على نتائج الانتخابات في ١٨ بلدية في مقاطعات أتلنتيكو، وبوليفار، وبوياكا، وكاكيتا، وسيزار، وهويلا، ومجدلينا، ونرينيو، وسنتندير بسبب مخالفات مزعومة، مثل شراء الأصوات أو وضع عراقيل أمام الناخبين وتهديد مسؤولين أثناء أدائهم لمهامهم. ونجم عن بعض الاضطرابات في أماكن قليلة إلحاق الضرر بمكتب المسجِّل ومكاتب الحكومة المحلية وبيوت خاصة.

(١٣) أُبلغ عن التهديدات في أنتيوكيا وأراوكا وبوليفار وكاوكا وبوتومايو وسنتندير وتوليمة وفايي، وخُوِّف الناخبون في قرطبة ونارينيو.

(١٤) وكانت أشد المقاطعات تأثراً أنتيوكيا، وفايي ودل كوكا وتوليمة.

٩- وهناك جانب هام آخر للسياق السياسي تمثل في استمرار الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، والذي أدى إلى انعقاد المؤتمر الدولي الثالث المعني بكولومبيا في بوغوتا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وأعاد البيان الختامي تأكيد الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود لتحقيق النتائج [بتطبيق توصيات المفوضة السامية] في أسرع وقت ممكن[١٥].

ثانياً - حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

١٠- رغم وجود بعض مؤشرات التحسن المشجعة، لا تزال حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تبعث على القلق، ولا سيما في المناطق التي تكثفت فيها ديناميات النزاع المسلح الداخلي.

١١- ورحبت السلطات، ولا سيما الحكومة، بتوصيات المفوضة السامية وتعاونها عامة، وجددت السلطات التزامها بالتنفيذ الكامل، فيما أقرت بأنه ما زالت هناك تحديات للمواجهة ونواقص للتدارك. بيد أنه يجب مواصلة وتعزيز بذل جهود كبرى واتخاذ تدابير أخرى لفترة طويلة حتى تكون فعالة بحق. وينبغي أن يشمل ذلك قيام جميع قطاعات ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني بأعمال منسقة ومتضافرة. ويجب بذل جهود محددة للحيلولة دون عدم ظهور طلبات الضحايا وبالتالي عدم الأخذ بها. ويمثل إعمال حقوق ضحايا النزاع المسلح في الحق والعدالة والتعويض، وضمان عدم التكرار، شرطين أساسيين للانتقال نحو إحلال سلام دائم وتحقيق مصالحة وطنية.

ألف - سلطات الدولة

١- مكافحة الإفلات من العقاب

١٢- لا تزال تعترض إقامة العدل مشاكل هيكلية. وتشمل تلك المشاكل قلة الإبلاغ عن الجرائم المرتكبة ضد السلطات، والصعوبات المواجهة في الوصول إلى النظام القضائي، وعدم كفاية الاعتمادات والموارد التكنولوجية (رغم الزيادة في الميزانيات)، وعدم وجود معايير موحدة في تطبيق القانون، وعبء العمل الكبير لدى القضاة والمدعين العامين، وبطء الإجراءات، وحالات الفساد. وفي غضون عام ٢٠٠٧، تم إحراز بعض التقدم في فتح قنوات لمكافحة الإفلات من العقاب، ولا سيما الدعاوى القضائية المرفوعة بموجب القانون ٢٠٠٥/٩٧٥ ضد زعماء الجماعات شبه العسكرية المسرحين الذين تمثل إفاداتهم خطوة أولى في توضيح الأحداث السابقة[١٦]. كما اضطلعت بالتحقيقات المحكمة العليا ومكتب المدعي العام ضد مسؤولين مدنيين وعسكريين رفيعي المستوى لصلاتهم المزعومة بجماعات شبه عسكرية وبالفساد.

---

(١٥) "إعلان بوغوتا"، المؤتمر الدولي الثالث المعني بكولومبيا، بوغوتا، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، انظر البند ٧.

(١٦) انظر الحاشية ٤ أعلاه.

١٣- وأعيد فتح التحقيقات المتعلقة باقتحام عصابات حركة ١٩ نيسان/أبريل ح-١٩ (M-19) لقصر العدالة واستعادة الجيش له في عام ١٩٨٦، وتحقيقات أخرى تتصل باغتيال أعضاء الاتحاد الوطني[١٧]. كما أصدرت المحاكم أحكاماً ضد أفراد قوات الأمن ارتكبوا عمليات إعدامات خارج نطاق القضاء، مثل حالات اغتيال ثلاثة نقابيين في آب/أغسطس ٢٠٠٤ في كانيو سيكو في سارافينا، أراوكا، والمزارع الذي اغتيل في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في قرية لاهُنديتا في إلبنيول، أنتيوكيا. وفي كلتا الحالتين، أبلغت دوريات الشرطة أن الضحايا قد "أصيبوا بالرصاص في المعركة"، وتبينت المحاكم أن الأمر لم يكن كذلك. كما أمر مكتب المدعي العام باحتجاز نقيب في الجيش لاغتيال خمسة كبار وثلاثة أطفال في سان خوسيه دي أبرتادو، أنتيوكيا، في شباط/فبراير ٢٠٠٥.

١٤- وعلى الصعيد الدولي، أصدرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان حكماً ضد دولة كولومبيا، التي قبلت المسؤولية عن إعدام القوات المسلحة في شباط/فبراير ١٩٨٨ لزعيم من زعماء السكان الأصليين من جماعة الناسا، كوكا، خارج نطاق القضاء. وفي قضية أخرى، قبلت فيها الدولة مسؤوليتها أيضاً، أثبتت المحكمة ذاتها إدانة أفراد شبه عسكريين قاموا، بالتعاون مع عملاء تابعين للدولة، باغتيالهم ١٢ موظفاً من موظفي الجهاز القضائي[١٨]، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ في لا روتشيلا، سنتندير.

(أ) التحقيقات في الروابط القائمة بين مسؤولين حكوميين والمؤسسة الخاصة لجماعات شبه عسكرية

١٥- فتحت المحكمة العليا تحقيقات في أنشطة ٤٥ نائباً في الكونغرس بسبب صلاتهم المزعومة بجماعات شبه عسكرية. وينتمي المتهمون إلى ١٦ مقاطعة مختلفة؛ ١٨ منهم سُجِنوا. وأما الآخرون الموجودون قيد التحقيق فمن بينهم أربعة محافظو مقاطعات سابقين و١٨ عمدة سابقاً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أقال النائب العام مدير إدارة الشؤون الإدارية لقوات الأمن وحرّم عليه شغل وظائف عامة لفترة ١٨ عاماً، بسبب تعاونه مع الجماعات شبه العسكرية ومشاركته في أعمال فساد. وأثبتت جميع هذه التحقيقات مدى تسلل الجماعات شبه العسكرية إلى جهاز الدولة عن طريق تحالفات مع السياسيين ودعم بعض الشركات الخاصة[١٩]. وأقامت المحكمة العليا الدليل الواضح على قوتها واستقلالها، الأمر الذي يعزِّز إمكانية زيادة فضح وجود صلات شبه عسكرية أخرى مع أفراد من المؤسسات العامة والخاصة.

---

(١٧) أنشئ هذا الحزب السياسي اليساري في إطار محادثات السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في نهاية الثمانينات. واغتيل العديد من أعضاء الاتحاد الوطني ومؤيديهم.

(١٨) يتقدم حالياً العديد من أفراد الجماعات شبه العسكرية الذين شاركوا في هذه المذبحة بطلب للحصول على استحقاقات قانونية بموجب القانون ٢٠٠٥/٩٧٥.

(١٩) وبالمثل، أدانت محكمة في الولايات المتحدة وحكمت بغرامة على شركة تشيكيتا براندز إنترناشونال (Chiquita Brands International) لتمويلها جماعات شبه عسكرية كولومبية في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤.

١٦- ورغم هذه الحالات التي تُعتبر في غاية الأهمية، لا تزال هناك مشاكل هيكلية جدّية تحول دون فعالية النظام القضائي، كما أشير سابقاً. وإن الهدف من الاعتماد الكامل للنظام الاتّهامي في المحاكم الجنائية، الذي سيكتمل بحلول بداية عام ٢٠٠٨، هو المساعدة على مكافحة الإفلات من العقاب على جميع المستويات.

(ب) الدعاوى القضائية المرفوعة بموجب القانون ٢٠٠٥/٩٧٥، "قانون العدالة والسلام"

١٧- ينظِّم القانون ٢٠٠٥/٩٧٥ الإجراءات المتّبعة تجاه أعضاء الجماعات المسلحة غير الشرعية المسرّحين ويقرر الاستحقاقات القضائية المبنية على إسهامهم في إقامة العدل والجبر. وفي عام ٢٠٠٧، رُشِّح ٣ ١٢٧ من بين ٣١ ٦٧١ فرداً من أفراد الجماعات شبه العسكرية المسرّحين[٢٠] للتمتع بالاستحقاقات المنصوص عليها في القانون ٢٠٠٥/٩٧٥. وحتى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، شرع مكتب المدعي العام في عملية تلقّي ١ ٠٥٧ إفادة طوعية؛ منها ٩٤١ إفادة أُغلِقت بسبب عدم تأكيد هؤلاء الشهود رغبتهم في أن تقام الدعوى وفقاً للقانون ٢٠٠٥/٩٧٥. كما أن مجموع ٥٤٢ مرشحاً للاستفادة من الاستحقاقات يوجدون في السجن. وسجّل مكتب المدعي العام أيضاً ٥٤٧ ١٢١ ضحية. وثمة فارق شاسع بين العدد الكبير من القضايا والتقدم المحدود المحرَز - حيث لم تصدر لائحة اتهام واحدة في عام ٢٠٠٧. ويبين ذلك حجم التحديات التي يواجهها المدعي العام، ويدعم العديد من الشواغل والشكوك التي تحوم حول العملية.

١٨- وأشار بعض الضحايا وبعض المدافعين عن حقوق الإنسان إلى أن المعلومات التي يبوح بها أفراد الجماعات شبه العسكرية المسرّحين كثيراً ما تكون ناقصة وكاذبة. وبديهي أيضاً أن البيانات التي تُدلي بها أغلبية هؤلاء الأفراد كثيراً ما تسعى إلى تبرير الأعمال التي ارتكبتها منظماتهم، لا بل الادِّعاء بها صراحة. وهذا ما يؤدي إلى مخاطر حقيقية تتهدّد أرواح وسلامة الضحايا الذين يشاركون في الدعاوى[٢١]. وفي الوقت نفسه، فضح تدفق المعلومات الذي برز نتيجة تلك الإفادات الأبعاد الهائلة للنشاط شبه العسكري الإجرامي[٢٢]، والتفاصيل البشعة للأحداث غير المعروفة حتَّئذٍ لدى السلطات - ناهيك عن الجمهور[٢٣]. وإن هذه الإفشاءات الجديدة تبعث على الشعور بقلق له ما يبرِّره بشأن مجموعة تتألف من نحو ١٩ ٠٠٠ فرد من الجماعات شبه العسكرية المسرّحين الذين لم يمتثلوا للقانون ٢٠٠٥/٩٧٥ ولم يفتح أي تحقيق رسمي بشأنهم[٢٤].

---

(٢٠) لا يزال هناك ٤٣٩ من هؤلاء المرشحين الذين لم تُحدّد هويتهم على نحو قاطع.

(٢١) انظر الفرع "ضحايا النزاع المسلح" (الفقرات ٥٠-٥٢).

(٢٢) من ذلك أن الزعيم السابق لجماعة تُدعى بلوكي بانانيرو "Bloque Bananero"، التابعة للمجموعة شبه العسكرية الاتحاد الوطني للدفاع عن كولومبيا، صرح أنه أمر باغتيال نحو ١ ٥٠٠ شخص في منطقة أورابا (في مقاطعة أنتيوكيا) وحدها.

(٢٣) أبلغ المدعي العام عن عدم وجود أي سجل يتعلق بتحقيقات سابقة في قضية ٢ ١٩٣ من بين ٣ ١٢٧ شخصاً يدّعون الحصول على مركز أفراد في الجماعات شبه العسكرية المسرّحين.

(٢٤) انظر، بصفة خاصة، المرسوم ١٢٨ المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ "الذي ينظِّم القانون ٤١٨ لعام ١٩٩٧، المكمَّل والمعدَّل بالقانون ٥٤٨ لعام ١٩٩٩ والقانون ٧٨٢ لعام ٢٠٠٢ في مسألة إعادة الإدماج في المجتمع المدني".

١٩- وثمة توافق متزايد في الآراء بشأن الحاجة إلى توفير موارد مهنية وتقنية جديدة لمكتب المدعي العام والنائب العام والنظام القضائي. كما يجب تجديد الدعم السياسي الوطني والدولي بغية تعزيز العمليتين القضائية والسياسية لقانون العدالة والسلام.

٢٠- وهناك تحدٍّ آخر ويتمثل في تنفيذ آليات ضمان الأمن للضحايا بغية المشاركة وجبر الأضرار. ويجب أن يكون ذلك مسألة محورية في عام ٢٠٠٨ إذا اتخذ مكتب المدعي العام خطوات تعقب إفادات زعماء الجماعات شبه العسكرية[٢٥].

٢- الإعدامات خارج نطاق القضاء

٢١- أدّى استمرار الإعدام خارج نطاق القضاء المنسوب إلى أفراد قوات الأمن، وبخاصة أفراد الجيش، إلى حفز الحكومة على تعزيز آليات المراقبة. ولقد كانت الإرادة السياسية عند كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين في اعتماد تدابير لمنع حالات حدث فيها هذا النوع من الأعمال والتحقيق فيها والمعاقبة عليها وفضحها، واضحة جداً في النقاشات التي أجروها مع مكتب المفوضية في عام ٢٠٠٧؛ وسلّموا بأن الجرائم الخطيرة، مثل الإعدام خارج نطاق القضاء، لا تحقق حتى ولو نوعاً من الفائدة العسكرية.

٢٢- وقد جرى في التوجيهات الجديدة الصادرة خلال هذا العام عن كبار مسؤولي وزارة الدفاع وعن السلطات العسكرية[٢٦] التشديد على المسائل التقنية والتنظيمية. ويمكن لهذه الأوامر أن تمثِّل الأساس العملي للقيام بمحاولة شاملة من أجل التعامل مع مزاعم الاغتيالات خارج نطاق القضاء التي تُعزى إلى قوات الأمن. وسيتابع مكتب المفوضية في كولومبيا عن كثب وبانتظام التنفيذ والنتائج في عام ٢٠٠٨. وتأتي جميع هذه التدابير في أعقاب توجه توصيات عددية تقدم بها ذلك المكتب، ويتوقع التوسع فيها بالكامل في الوثيقة المتعلقة بالسياسات المتكاملة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ستصدرها وزارة الدفاع في بداية عام ٢٠٠٨. كما أكدت الحكومة أن العدالة الجنائية العسكرية لها مجال عمل مقيّد وينبغي أن تقتصر على الحالات الاستثنائية، حسبما جاء في الاعتراض الرئاسي

---

(٢٥) على سبيل المثال، لا يزال هناك نقاش إجرائي معلّق بشأن اللحظة المحددة لإصدار لوائح اتهام فردية - سواء لاستخدام المعلومات المتوفرة بالفعل للمقاضاة الفورية، أو الانتظار إلى حين جمع البيانات المتعلقة بجميع القضايا الممكنة (بما فيها القضايا غير المفتتحة بعد، بالاستناد إلى الأفعال غير المعروفة من قبل والتي يُكشف عنها النقاب الآن).

(٢٦) على سبيل المثال، القرار ١٢ المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، "قواعد اشتباك القوات العسكرية"؛ والأمر الدائم ١٠ المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ "إعادة تأكيد التزام السلطات بإنفاذ القانون ومنع اغتيال الأشخاص المحميين"؛ والأمر الدائم ١٩ المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، "نص مكمِّل للأمر ١٠ لعام ٢٠٠٧ - إعادة تأكيد التزام السلطات بإنفاذ القانون ومنع اغتيال الأشخاص المحميين"؛ والأمر الدائم ٣٠٠-٢٨ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، "قواعد وتحليل وتشخيص وقياس أثر النتائج التنفيذية في ضوء سياسة الأمن الديمقراطي" (حيث تُولى للتسريح، الأولوية على الاعتقال وللاعتقال على القتل في المعركة).

على مشروع القانون المتضمِّن لقانون جنائي عسكري جديد[٢٧]. وأجريت أيضاً تعديلات من أجل اعتماد النظام الاتهامي في إطار العدالة الجنائية العسكرية. وشملت تدابير الجيش الأخرى نشر مستشارين قانونيين تنفيذيين؛ وتعزيز سبل الرقابات الداخلية؛ وتعزيز مكاتب حقوق الإنسان التابعة له؛ والتدريب على تطبيق المبادئ التوجيهية للعاملين والذين يزاولون "سلطة المسؤولية الأولى" عن الحفاظ على الأدلة اللازمة لمكتب المدعي العام.

٢٣- وثمة فيض من المبادئ التوجيهية في الإطار العسكري، وسياسة موسعة للتدريب على حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. غير أن التنفيذ الفعّال لتلك المبادئ داخل قوات الأمن ما زال يستلزم الكثير من العمل.

٢٤- ولا يزال مكتب المفوضية في كولومبيا يتلقى شكاوى عن إعدامات خارج نطاق القضاء تعزى إلى قوات الأمن. وفيما يلي بعض خصائص تلك الشكوى: الضحايا يقدّمون على أنهم قتلوا في المعركة؛ والعبث بموقع الجريمة قبل تحديد هوية الجثث؛ وكثيراً ما يبادر نظام العدالة الجنائي العسكري بإجراء التحقيقات. ويستدلّ من التحقيقات الرسمية أن كثيراً من هذه الحالات قد تكون دوافعها الدفينة مرتبطة بالضغط على الجهاز العسكري للإتيان بالنتائج، أو بادِّعاءات بعض أفراد قوات الأمن الخاطئة بالنجاح في العمل للحصول على فوائد وعلى الاعتراف.

٢٥- كما تفيد الشكاوى أن الضحايا من بينهم من يُحتمل أنهم قد كانت لهم صلة بالجماعات المسلحة غير الشرعية الجديدة، مثلما حدث في تولوفييخو في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، حيث عثر على جثث ستة شبان بعد قتلهم بأيام عديدة، يبدو أنه جندهم أشخاص مجهولو الهوية، وتم الإبلاغ على أنهم قُتلوا أثناء المعركة في تشينيو، بقرطبة، من جانب فريق العمل الموحد من أجل الحرية الشخصية التابع للواء الحادي عشر للجيش.

٢٦- ومن المستحيل تحديد العوائق الداخلية التي تحول دون تمكين السياسات السالفة الذكر من أن تُنفّذ تنفيذاً كاملاً. وثمة حاجة أيضاً إلى إحراز تقدم في استعراض وتصميم وتنفيذ النماذج الجديدة للتدريب التكتيكي المزمع استخدامها على مستوى الوحدات العملياتية، وتحليل الدروس المستفادة.

٢٧- وفي الوقت نفسه، ترحب المفوضية السامية بالقرار الذي اتخذه قادة الجيش فيما يتعلق بحادث حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في بلسياس، كاكيتا، عندما أطلق جنديان النار على ستة أشخاص (منهم قاصر). وكان الرد الفوري لقادة الجيش إرسال الحالة إلى القضاء المدني، حيث حوكم الجنديان وحُكِم عليهما في غضون ثلاثة شهور فقط.

٢٨- وإذا أُريد القضاء الكامل لحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، ينبغي لمكتب المدعي العام ومؤسسات المراقبة أن تكون أكثر التزاماً. فقد أنشأ مكتب المدعي العام وحدة خاصة لإجراء التحقيقات في الإعدامات خارج نطاق القضاء. وإن هذه المشكلة بتعقّدها وأبعادها تتطلب تخصيص موارد كافية تقنية ومن الميزانية، والتدريب الملائم لفريق التحقيق.

---

(٢٧) صدق الكونغرس في تموز/يوليه على تعديل القانون الجنائي العسكري الذي لم يستثن جميع انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي من اختصاص القضاء العسكري، كما تقتضي المعايير الدولية. واعترض على هذا الحكم الرئيس ألفارو أوريبي. وينتظر صدور قرار نهائي من المحكمة الدستورية. انظر جمهورية كولومبيا، *Diario Oficial, Year CXLIII, 46,706 (31 July 2007)*.

٣- الاختفاءات القسرية

٢٩- كشفت، إلى حد الآن، إفادات زعماء الجماعات شبه العسكرية المسرّحين عن موقع ١ ٠٠٩ قبور سرّية في مختلف مناطق نفوذهم أو الخاضعة لمراقبتهم. ومكّن ذلك من استعادة رفات ١ ١٩٦ ضحية لم يتم التعرف عليها بعد (أُبلغ عن التعرف مبدئياً على ٤٤٠ منها، وسلمت إلى الأُسر ١١٨ جثة متعرف عليها بالكامل)[٢٨]. وأبانت العملية بالتأكيد عن الطريقة التي كانت تتبعها بانتظام الجماعات شبه العسكرية في ارتكاب هذه الجرائم البالغة الخطورة، وعن الإخفاء القسري الواسع الانتشار في كولومبيا في السنوات الأخيرة.

٣٠- ومن المستعجل إعادة توجيه عمليات استخراج الجثث من مدافنها حتى يمكن التعرف عليها على النحو الوافي. ولن يحدث ذلك إلا إذا بُذل المزيد من الجهود لتيسير مشاركة أُسر الضحايا في عمليات التحقيق، وفقاً للمعايير الدولية. وكان خبراء الطب الشرعي الكولومبيون والأجانب قد تقدموا من قبل بهذه التوصية إلى السلطات. وإن الخطة الوطنية للبحث عن المختفين، الصادرة في شباط/فبراير ٢٠٠٧، إلى تحبُّذ إجراء تحقيقات جماعية وإقليمية، ميسرة بذلك تحديد الأنماط والاستفادة إلى أقصى حد من الجهود المبذولة للتعرف على رفات الضحايا. بيد أن الخطة لم تكد تدخل حيز التنفيذ. وقد جرت تجارب إيجابية في تطبيق هذا النوع من النهج في سانتا ماريا ومجدلينا ويوبال كاساناري، وهي حَرية بالتحسين والتوسيع لتشمل المناطق الأخرى، مع إدراج ضمانات للأقارب.

٤- التعذيب وفرط استخدام القوة

٣١- تلقى مكتب المفوضية في كولومبيا معلومات عن حالات تعذيب ومعاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة وعن إفراط أفراد قوات الأمن في استخدام القوة. وفي سيزار، تفيد بعض الشكاوى أن الضحايا عُذِّبوا في بعض الإعدامات خارج نطاق القضاء المنسوبة إلى أفراد الجيش.

٣٢- وعلى غرار ذلك، تلقى مكتب المفوضية في كولومبيا معلومات عن تعذيب جنود من طرف رؤسائهم في بوغوتا، وأُبلغ أيضاً بحالات تعذيب تُعزى إلى أفراد الشرطة الوطنية في بعض مخافر الشرطة أو أثناء القيام بدوريات في بوغوتا وهويلا ونورتي دي سنتندير. وفي أولى هذه الحالات، سُرِّح ستة ضباط في بوغوتا من الخدمة الفعلية. كما يتابع مكتب المفوضية في بوغوتا شكاوى تتعلق بفرط استخدام القوة من جانب أفراد قوات مكافحة الشغب التابعة للشرطة في شوكو وبوتومايو.

٣٣- وأُبلغ عن حالات يزعم فيها إيذاء أفراد جهاز الشرطة ضد المحولين جنسيّاً العاملين في البغاء في بوغوتا وميدلين وكالي.

---

(٢٨) بيانات من مكتب المدعي العام، وحدة العدالة والسلام، تغطي معلومات عن الفترة من ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٥- الاحتجازات غير الشرعية أو التعسفية

٣٤- قُدِّمت شكاوى بشأن الاحتجازات غير الشرعية أو التعسفية أُصدرت بشأنها أوامر إيقاف تستند حصريّاً على إفادات أفراد سابقين في العصابات، لم تدعمها على النحو الملائم شهادات أخرى. وفي سيزار، اعتقل ١١ شخصاً قدّموا إلى وسائط الإعلام بوصفهم أفراد عصابات، وكان من اللازم إطلاق سراحهم بعد بضعة أيام بسبب عدم توفر الأدلة الملائمة. وحدث الأمر نفسه لاثني عشر معتقلاً في سنتندير.

٣٥- وشككت بعض القرارات القضائية في حياد الشهود، مثل أفراد العصابات أو الجماعات شبه العسكرية السابقين الذين استفادوا من منافع اقتصادية مقابل إفاداتهم. وهذا ما حدث في حالة أحد المدافعين عن حقوق الإنسان في سنتندير الذي قضى ١٤ شهراً في السجن على أساس شهادة عضوين سابقين في العصابات، وأخلي سبيله لاحقاً عندما ثبت أنها شهادة زُور.

٦- الحالة في السجون

٣٦- وفقاً للبيانات الرسمية، بلغ الاكتظاظ في السجون متوسط ٢٠,٦ في المائة، والحالة أسوأ في بعض المؤسسات. وتزمع الحكومة بناء ١١ سجناً جديداً خلال فترة سنتين ونصف الباقية من ولايتها. وتستلزم الحالة الراهنة بذل المزيد من الجهود واتخاذ تدابير إضافية لتلبية احتياجات السجناء الأساسية، مثل الصحة والغذاء والمرافق الصحية والمشورة القانونية والمساعدة المتخصصة، وغير ذلك مثل الزيارات الأُسرية، والمشاريع التعليمية والمهنية. وينبغي للخطوات المتخذة من قبل لتنفيذ نموذج تربوي وللتدريب المهني أن توسع لتشمل مزيداً من النزلاء. كما أن استمرار حاجة السجينات والسكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي والسحاقيات والمثليين جنسياً وثنائيي الجنس والمحوَّلين جنسياً والأشخاص المصابين بالإيدز إلى معاملة تفاضلية داخل نظام السجون ما زالت مدعاة للقلق.

٣٧- وأشارت المؤسسة الوطنية للسجون والإصلاحيات بأنها ستعدل القانون ١٩٩٣/٦٥ (قانون المؤسسات الإصلاحية) وتعدل اللوائح العامة للإصلاحيات والسجون، تجاوباً مع القضايا المشار إليها أعلاه.

٣٨- وأخيراً، ويدلّ القانون ٢٠٠٥/٩٧٥ على تحديات جديدة في صياغة السياسة الجنائية. وتتصل تلك التحديات بصفة خاصة بالمخاطر الأمنية الناجمة عن الحالات المعقدة من جرّاء حشر الأشخاص الناشطين سابقاً في الجماعات شبه العسكرية والعصابات وجماعات الجرائم العادية في نفس المرفق.

باء - عمليات التسريح

٣٩- عقب انتهاء التسريح الجماعي رسمياً، أصبحت جماعة كسناريه الريفية للدفاع عن النفس الجماعة شبه العسكرية الوحيدة المتبقية التي اعتُرف بوجودها إبان التفاوض الذي لا يزال جارياً[٢٩]. أما عن المعلومات التي جمعها مكتب المفوضية في كولومبيا مباشرةً، فإن استمرار عمل الجماعات المسلحة غير القانونية في مقاطعات ميتا

---

(٢٩) استسلم أعضاء "جبهة كاسيكي بيبينتا"، التي مارست أعمالها في مقاطعتي كالداس وأنتيوكيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

وفيشادا وغوافياري، ما زال أمراً مقلقاً، وقد وقعت في نارينيو أعمال عُزي ارتكابها إلى الجماعة التي تسمّي نفسها الجيل الجديد، كما ذُكر سالفاً في تقرير المفوضة السامية لعام ٢٠٠٦ (E/CN.4/2006/9). وهذه مدجّجة بالسلاح، ولها تنظيمها العسكري وقادة المسؤولون عنها، وهي قادرة على السيطرة على الأراضي وإجراء عمليات عسكرية ضد فاعلين عسكريين آخرين، وتشكِّل هذه الجماعات عاملاً فعّالاً في تأجيج النزاع المسلَّح، مخلّفة وراءها عواقب مباشرة وخيمة تمسُّ السكان المدنيين. وقد وردت معلومات تفيد بأن لأفرادٍ محدَّدين من القوات المسلحة صلة بالأعمال التي نُسِب ارتكابها إلى هذه الجماعات، أو بأنهم يقفون منها وقفة المذعن المتسامح.

٤٠- كما يواجه توطيد عملية التسريح تحديات خطيرة، تحديداً بسبب نشوء جماعات مسلحة غير قانونية جديدة[٣٠]. وتتسم هياكل هذه الجماعات ومصالحها وطرق عملها بعدم التجانس، وغالباً ما يخفي استخدام تسميات متشابهة لوصفها مجموعة تشكيلة واسعة من الأنشطة والأهداف والتحالفات المختلفة. غير أنه مهما كانت مسمَّيات هذه الجماعات، فإنها تظل مصدر قلق له ما يبرّره لاستمرارها في ممارسة العنف ضد السكان المدنيين[٣١]، ومن ذلك، على سبيل المثال، ما حدث في مقاطعات تشوكو، وفايي ديل كاوكا وبوتومايو. فقد تسبَّبت كثرة استخدام عدَّة جماعات قائمة لتسمية *العِقبان السوداء* في الإرباك ومكَّن هذه الجماعات عدة مرات من الإلهاء عن أهميتها الحقيقية، وإن لم تكن تنتمي إلى هيكلٍ واحد على ما يبدو. لذا فإن مجرّد وصف هذه الهياكل الجديدة بأنها "عصابات إجرامية" فيه إغفال لمدى تعقيد هذه الظاهرة ولتنوُّعها وتعدُّدها وما تنطوي عليه من خطر. وتشير الأرقام الرسمية إلى أن القوات المسلحة قتلت من أعضاء هذه الجماعات، في عام ٢٠٠٧، أكثر من ثلاثة أمثال من قتلتهم في عام ٢٠٠٦[٣٢].

٤١- واكتشفت السلطات أن كوادر سابقة متوسطة الرتبة تنتمي إلى جماعات شبه عسكرية سابقاً هي العقول المدبِّرة لبعض هذه الجماعات الجديدة وأن عدداً من الأعضاء الأدنى رتبة ممن سُرِّحوا يعمل في مناطق كانت من قبل مناطق نفوذ للجماعات شبه العسكرية. وتشير معلومات تلقَّاها المكتب في كولومبيا إلى مزاعم بأن لهذه الجماعات صلة بالقادة المُسرَّحين شبه العسكريين الذين قَبلوا أحكام القانون ٢٠٠٥/٩٧٥. ويُجري مكتب النائب العام تحرياته عن القادة المُسرَّحين شبه العسكريين المتهمين بمواصلة أنشطتهم الإجرامية من داخل زنزاناتهم في إتاغي، في أنتيوكيا.

---

(٣٠) انظر: Organization of American States, "English Quarterly Report MAPP/OAS" document OAS/Secr. Gen. CP/doc. 4176/07, 14 February 2007, p.6، وتحدِّد الوثيقة ٢٢ هيكلاً جديداً يتألَّف من حوالي ٣ ٠٠٠ عضو. انظر أيضاً: "Disidentes, rearmados y emergentes: ¿bandas criminales o tercera generación paramilitar?", Report No. 1, Comisión Nacional de Reparación y Reconciliación; Area de Desmovilización, Desarme y Reintegración, August 2007. وتسجِّل مصادر غير حكومية مثل: المنظمة غير الحكومية إنديباث (معهد الدراسات المعني بالتنمية والسلام) أرقاماً أعلى.

(٣١) على وجه التحديد، إيذاء شرائح استهدفتها مباشرةً جماعات شبه عسكرية، مثل المدافعين عن حقوق الإنسان، وقادة المجتمع، وأفراد جماعات عرقية، وأساتذة الجامعات والطلاب، والصحفيين، والمسؤولين عن إقامة العدل.

(٣٢) وزارة الدفاع، "إنجازات سياسة الأمن الديمقراطي والتحديات التي تواجهها": ١٩٨ قتيلاً في عام ٢٠٠٦؛ و٦٣٦ قتيلاً في عام ٢٠٠٧.

٤٢- وكثير من هذه الجماعات لم ينخرط إلا في أنشطة غير قانونية تنطوي على السيطرة على الأراضي وعلى السكان، مثل الاتجار بالمخدرات، والابتزاز، وأعمال متصلة بالأمن، والسطو، وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية. وقد أدّت هذه الأنشطة إلى نشوب نزاعات عنيفة فيما بين المجرمين أنفسهم. ويؤثر نشاطهم تأثيراً ملحوظاً على السكان متّخذاً شكل جرائم قتل(٣٣)، ومذابح، وأعمال "تطهير اجتماعي"(٣٤)، وتهديدات بالقتل، وتجنيد للأطفال(٣٥)، مما يدلّل على الحاجة إلى أن تبذل السلطات المزيد من الجهود لمحاربة هذه الجماعات الجديدة والتحري عن صلاتها المحتملة بالموظفين الحكوميين ومسؤولي الحكومة المحليين. وبالمثل، فإن النفوذ الاقتصادي لهذه الجماعات مآله التشجيع على إفساد السلطات.

٤٣- وتعتبر الحكومة الأمن والتنمية عاملَيْن محوريين لاستدامة عملية إعادة إدماج الأشخاص المُسرَّحين، وتقرُّ بوعيها أن استمرار الاتجار بالمخدرات وغيره من الأنشطة غير القانونية ييسِّر ارتداد المقاتلين السابقين ويجدِّد قدرة الجماعات المسلحة غير القانونية على التجنيد. وأن المكتب الرئاسي الاستشاري لإعادة الإدماج بصدد تنفيذ عددٍ من المشاريع ترمي إلى إعادة إدماج السكان المُسرِّحين إدماجاً فعالاً. إلا أنه يواجه تحديات جسام في محاولته ضمان زيادة مشاركة السلطات الإقليمية والبلدية وقطاع الأعمال من أجل إتاحة وسائل توظيف بديلة للمسرِّحين وضمان أمانهم. ويسترعي هذا المكتب الانتباه إلى أن الكثير من الضحايا الذين لم يحصلوا على تعويضات عن الأضرار في إطار الدعاوى القضائية المرفوعة بموجب القانون ٢٠٠٥/٩٧٥ يعون الجهود المشار إليها هنا على أنها شكل من أشكال "الإيذاء من جديد"، يخدش كرامتهم الشخصية ويخالف تصوُّرهم للعدالة.

جيم - جماعات حرب العصابات

٤٤- ظلت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي تتجاهل واجبها في احترام القانون الإنساني الدولي. وارتكبت خروقات خطيرة ومنهجية مثل المذابح، وجرائم القتل، وأخذ الرهائن، وزرع الألغام المضادة للأفراد، وأعمال العنف الجنسي، وتجنيد الأطفال (من الفتيان والفتيات)، والأعمال الإرهابية. ومن الجرائم الكثيرة التي ارتكبها أعضاء تلك الجماعة، يستفاد أنهم مسؤولون عن مذبحتين ارتكبتا في أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠٠٧ في تيربو، في أنتيوكيا، وراح ضحيةً لهما عشرة أشخاص (من بينهم فتاة)، وكذا عن قتل ١١ عضواً في جمعية

---

(٣٣) ومن ذلك، على سبيل المثال، جريمة قتل سيرخيو ماوريثيو كورتيس، في كالي، في فاييِ ديل كاوكا، وهو أحد حركيّي الحزب السياسي القطب الديمقراطي البديل، في أيار/مايو ٢٠٠٧. وقد بلِّغ أخو الضحية مكتب المدعي العام بهذه الجريمة. وقُتل الأخ في نهاية الشهر.

(٣٤) ومن ذلك، على سبيل المثال، جريمة قتل أربع سيدات في لا أورميغا، في بوتومايو، في تموز/يوليه ٢٠٠٧، لأنه افتُرض أنهنَّ كانوا يعانين من الإيدز، وأنهنَّ اعتُبرن مدمنات للمخدرات، وأنهن تربطهنَّ علاقة بجماعات حرب العصابات.

(٣٥) ومن ذلك على سبيل المثال، حالات تجنيد الأطفال المبلَّغ عنها في كارتاخينا، في ميديين فاييِ ديل كاوكا، والتي استشهد بها الأمين العام في تقريره عن الأطفال والتراعات المسلحة (A/62/609-S/2007/757، الفقرة ١١٦) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

مدينة فايي ديل كاوكا[٣٦]. كما أنهم قتلوا عدداً من مسؤولي البلديات، منهم اثنان من أعضاء المجلس البلدي في دونسيّو، في كاكيتا، وعمدة سان خوسيه دي بالمار، في تشوكو.

٤٥- واستمرت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في أخذ الرهائن، ومن بينهم ١٠ من عمَّال الأخشاب في ريوسوسيو، في تشوكو، وأحد مرشحي انتخابات العمودية في أنوري و٥ أشخاص في مقاطعة نارينيو تبيَّن بعد ذلك أنهم قُتلوا. ويستخدم جيش التحرير الوطني أيضاً هذا التكتيك بدرجة أقل. وأن الاختطاف المنهجي وطول أمد أسر الرهائن مسألتان تثيران قلقاً بالغاً. كما أن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي لا تراعي واجب معاملة الأشخاص الذين حُرموا من حريتهم لأسباب متصلة بالنزاع معاملةً إنسانية، كما هو الشأن في حالة أفراد قوات الأمن الذين أُسروا لسنوات كثيرة. وتقوم القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي بأخذ الرهائن لتجني مكاسب اقتصادية أو لتمارس ضغطاً سياسياً. وقد قضى العاملون في القوات العسكرية والشرطة والمدنيون سنوات طوال في الأسر في ظروف لا يمكن التحقّق منها، دون أي إمكانية الاستعانة بلجنة الصليب الأحمر الدولية لتتدخل إنسانياً. وأن هذا لممّا يدعو إلى التمعن جدياً أخلاقياً وقانونياً. ووضع أصناف خروقات القانون الإنساني الدولي موضع استفهام في ضوء الاختصاص القضائي الجنائي العالمي وقد أدان المفوض السامي دائماً ودون أي تحفظات هذا الوضع ولجّ في إصراره مراراً وتكراراً على أنه ينبغي أن يُطلق بدون شروط سراح ضحايا الاختطاف.

٤٦- وواصلت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي زرعها ألغاماً مضادة للأفراد وارتكابها أعمال عنف. ويُعتَبر أنهم المسؤولون عن انفجار سيارة مفخَّخة في كالي في ١٠ نيسان/أبريل أسفر عن تدمير مقر شرطة تلك العاصمة، ومقتل مدنيٍ، وإلحاق أضرار بالغة بمبانٍ مختلفة.

٤٧- وأن جيش التحرير الوطني، وإن كان يواصل المشاركة في محادثاتٍ مع الحكومة، فإنه يظلّ يتنكر للقانون الإنساني الدولي وقد أصدر تهديدات بالقتل وارتكب جرائم قتل واحتجز رهائن واستخدم ألغاماً مضادة للأفراد. وكان قائد أهلي من جماعة آوا العرقية في نارينيو، والاختطافات التي وقعت في شمال سنتندير وأراوكا من الجرائم التي ارتكبها جيش التحرير الوطني.

٤٨- ولا يزال القتال مستمراً بين القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني في مقاطعات أراوكا[٣٧] وكاوكا ونارينيو وقد أسفر ذلك عن ارتفاع عدد جرائم القتل، والتهديدات بالقتل، وزرع الألغام المضادة للأفراد، والتشريد القسري.

---

(٣٦) انظر الملاحظة ٩ أعلاه.

(٣٧) في أراوكا وحدها وخلال الستة شهور الأولى من عام ٢٠٠٧، نُسبت ١٢٨ جريمة قتل أساساً إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني

دال – أحوال تثير قلقاً خاصاً ولا سيما أحوال الجماعات المستضعفة[٣٨]

١– ضحايا النزاع المسلح

٤٩– كما ذُكِر من قبل، سجَّل مكتب المدعي العام ما يربو على ٥٤٧ ١٢١ ضحية لجرائم ارتكبها أعضاء جماعات شبه عسكرية تترقّب ممارسة حقوقها في الدعاوى الجارية بموجب القانون ٢٠٠٥/٩٧٥. غير أن عدد ضحايا الجرائم المرتكبة في النزاع المسلح الداخلي لا يقتصر على هذه الجماعة وحدها، ووضع الضحايا في حد ذاته غير ناشئ عن اعتراف الدولة أو عن مشاركتهم في الدعاوى القضائية. ولهؤلاء الضحايا جميعهم تطلُّعٌ مشروع إلى الحقيقة والعدالة والجبر الكامل؛ والحصول على ضمانات بعدم التكرار. ويُحتمل أن تكون الاستجابات لهذه التوقعات نسبية دوماً، لكنَّ واجب الدولة على الدوام هو أن تبقى مستعدة لحل هذه المشاكل على أفضل نحوٍ ممكن.

٥٠– ويواجه أولئك الضحايا الذين يطمحون إلى ممارسة حقوقهم بموجب القانون ٢٠٠٥/٩٧٥ عقبات كؤود جد ملموسة، أولها الخطر على حياتهم وأمنهم الشخصي. وقد بلّغت الشرطة الوطنية عن ١٦٠ حالة تهديد بالقتل ضد ضحايا يطالبون بحقوقهم، وسجَّلت اللجنة الوطنية لجبر الأضرار والمصالحة ١٣ اغتيالاً لأشخاص كانوا يُصرون على مطالبتهم باستعادة أراضيهم وغيرها من ممتلكاتهم. وثمة صعوبات لا تزال تواجه الضحايا الراغبين في أن يكونوا أطرافاً في ما يخصهم من إجراءات المحاكم وذلك نظراً إلى عدم الوضوح في تطبيق بعض أحكام القانون ٢٠٠٥/٩٧٥. ويضاف إلى ذلك، أن سبل التماس المشورة القانونية والتمثيل المناسب في المحكمة محدودة.

٥١– وفي أيلول/سبتمبر، أنشأت الحكومة برنامج حماية الضحايا والشهود بموجب القانون ٢٠٠٥/٩٧٥، ولكنه كان موضع نقد من بعض الشرائح المستفيدة منه الرئيسية. واعترفت كل من الحكومة واللجنة الوطنية لجبر الأضرار والمصالحة بالحاجة إلى استحداث آليات إدارية لجبر الإضرار، من شأنها أن تتغلب على القيود التي تعد حالياً من الآليات القضائية. وحين كتابة هذا التقرير، كانت الحكومة واللجنة الوطنية تعملان على وضع إطار قانوني، يمكن أن يمثِّل خطوةً تمهيديةً هامة نحو إدراك الحق في معرفة الحقيقة والحق في العدالة والحق في الحصول على ضمانات بعدم التكرار. ويشكِّل هذا الجانب مجالاً للإصلاح والتعديل اللذين مازالت تحتاجهما العملية التي استُهِلَّت بموجب القانون ٢٠٠٥/٩٧٥.

٢– المشردون والمجتمعات المحلية المعزولة

٥٢– في عام ٢٠٠٧، نشرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تقريراً شاملاً عن التشريد القسري في كولومبيا[٣٩]. ويستدل من الأرقام عن التشريد القسري في عام ٢٠٠٧ أن ما وقع من حوادث نجم أساساً عن هجمات شنَّها على السكان المدنيين كلٌّ من القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي

---

(٣٨) ظلَّ مكتب المفوضية في كولومبيا يتابع حالات تمس أيضاً شرائح من مثل جماعات المثْليَّات والمثليِّين جنسياً ومشتهي الجنسين وحاملي صفات الجنس الآخر، بما في ذلك حالات القتل كتلك المُرتكبة في حق مقلدي الجنس الآخر، ولاسيما في كالي، حيث بُلِّغ عن ١٢ اغتيالاً من هذا النوع في الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٠٧.

(٣٩) مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مكتبها في كولومبيا، " Balance de la política pñublica para la atención integral al desplazamiento forzado en Colombia, enero-abril 2007"، ونُشر في آب/أغسطس ٢٠٠٧.

وجيش التحرير الوطني، أو عن اصطدامات نشبت بين هاتين الجماعتين[٤٠]، أو بينها وبين وكالات إنفاذ القانون[٤١]. ففي نارينيو، إحدى المقاطعات الأكثر تضرُّراً، نجمت حالات التشريد القسري عن اصطدامات نشبت بين حرب العصابات والجماعة التي تسمي نفسها الجيل الجديد[٤٢]. كما كان التشريد في مناطق معيَّنة متصلاً بوجود محاصيل زراعية غير قانونية أو بضغطٍ مارسته جماعات مسلَّحة غير قانونية، أو بعصابات متورِّطة في زراعة محاصيل غير قانونية وفي الاتجار بالمخدرات، أو نتيجةً للرش الجوي للمحاصيل.

٥٣- واستمرت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في عزل عددٍ من المجتمعات المحلية[٤٣]، وزرع الألغام المضادة للأفراد في بعض الأحيان، الأمر الذي أثر تأثيراً خطيراً على حقوق السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى حدَّ منعهم من الحصول على الرعاية الصحية والغذاء.

٥٤- وقد زادت الحكومة مما خصَّصته من تمويلٍ لتلبية احتياجات السكان المُشرَّدين كما أن مجهودها من حيث الميزانية مجهود كبير. إلاَّ أن المراقب المالي العام والنائب العام والمحكمة الدستورية قد لفتوا الانتباه إلى نقائص مستمرة فيما يتعلق بتباين الاهتمام المولى لفئات محدَّدة من السكان (مثل النساء والسكان الأصليين والكولومبيين الأفريقيي الأصل) وبعدم الإنصاف في التعامل مع الحقوق المحميَّة، وبخاصة الحق في السكن. ولم تحظ حالات التشريد القسري (وهو جريمة في حكم القانون الكولومبي، أخرجت زهاء مليوني كولومبي من أراضيهم)[٤٤] بتحرياتٍ وافية، ولم يُدَن سوى قلّة قليلة من مرتكبيها كما لم تمنح تعويضات عن الأضرار إلا في حالات قليلة جداً[٤٥].

٥٥- وما انفكت المحكمة الدستورية تتابع مسألة المشرَّدين متابعةً نشطة وقد وضعت مؤشرات لقياس مدى فعالية التمتع بالحقوق وللتغلب على ما أعلنت أنه مُنافٍ الدستور، وذلك بسبلٍ من بينها تمديد فترة المعونة الإنسانية الطارئة التي تقدمها الدولة ومدتها ثلاثة شهور إلى أن يتمكّن المتضرِّرون من إعالة أنفسهم. كذلك، أعلنت المحكمة أن على الدولة أن تتحمل كامل المسؤولية عن تثبيت وضع المشردين.

---

(٤٠) وفي أراوكا، شُرِّدت ٢٥٣ أسرة في كانون الثاني/يناير و١٣٢ أسرة في نيسان/أبريل، بما في ذلك ١٦ أسرة من جماعة ماكاغوان العرقية من محميِّة السكان الأصليين "لا إسبيرانسا دي تامين" (La Esperanza de Tame).

(٤١) في آذار/مارس، تسبَّب تشريد سكان بلدية إلتشاركو في تضرُّر قرابة ٥٠٠٠ منهم.

(٤٢) في أيار/مايو، شُرِّد حوالي ٥٢٥ شخصاً في بلدية كومبيتارا (ماطعة نارينيو).

(٤٣) في أراوكا، تضرَّر السكان من قيود فرضتها على حركة المرور القوات المسلحة الثورية لكولومبيا- الجيش الشعبي في الطرق التي تربط بين بلديات أراوكا وسارافينا وتامي.

(٤٤) رقم رسمي صادر عن النظام الموحد للتسجيل (Sistema Único de Registro)، إلا أن الأرقام غير الرسمية تسجِّل عدداً يصل إلى ثلاثة ملايين مشرَّداً.

(٤٥) أعلن قرار مجلس الدولة المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ أن الدولة مسؤولة عن الأضرار التي لحِقت بـ ٥٣٨ مشرداً من دائرة فيلوغرينو الريفية (في بلدية إلتارّا، مقاطعة نورتي دي سنتندير) عقب هجمة شنَّتها إحدى الجماعات شبه العسكرية في آذار/مارس ٢٠٠٠، وفرض عليها غرامة مالية تقدَّر بحوالي ١٢ مليار بيسو كولومبي (وهو ما يعادل قرابة ستة ملايين دولار أمريكي) تُنفقها في جبر الأضرار.

٣- جماعات السكان الأصليين والكولومبيون الأفريقيو الأصل

٥٦- تضرَّرت، بوجه خاص، من النزاع المسلح جماعات السكان الأصليين والكولومبيين الأفريقي الأصل، التي تشكل نسبة كبيرة من السكان المشرَّدين. ويرجع هذا الوضع من جهة إلى أنهم يتواجدون في أراضٍ تعدُّ استراتيجيةً من حيث ديناميكية النزاع المسلح الداخلي، ومن جهة أخرى إلى أنهم عانَوا من التمييز والتهميش. ثم أنهم تضرَّروا أيضاً من مشاريع إنتاجية واسعة النطاق فُرضت على أراضيهم المشتركة بينهم ومن تشريعات تعارض طرق الإنتاج التقليدية، بإقامة مشاريع هياكل أساسية - مثل السدود التي قد تؤثر تأثيراً سلبياً على البيئة - والرش الجوي للمحاصيل غير القانونية.

٥٧- ونُسبت انتهاكات خطيرة ارتُكِبت في حق جماعات السكان الأصليين العرقية إلى جماعات مسلحة غير قانونية. ومن هذه الانتهاكات ما وقع في بلدية كومبال، في نارينيو، من تقتيل لثمانية من أفراد جماعتي آوا وباستوس إنديانس، في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، نسب إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي. وإن الأقاليم الأشد تضرُّراً هي أراوكا وكاوكا وتشوكو وكوردوبا وغواخيرا ونارينيو وبوتومايو وفايِّي ديل كاوكا. وقد أثَّر احتدام النزاع المسلح في بوينافينتورا تأثيراً مقلقاً على الحقوق الفردية والجماعية للسكان الكولومبيين الأفريقيي الأصل القاطنين تلك المنطقة. كذلك، شُرِّد عدد ضخم من أفراد جماعة نوكاك ماكو البدوية، وهم ساكنو منطقة تقع في مقاطعة غوافياري، ويحدق بهم، بوصفهم جماعة، خطر الانقراض، كما أن حالتهم حرجة ويحتاجون إلى عناية خاصة جداً نظراً إلى خصوصياتهم الثقافية.

٥٨- ومدَّدت الحكومة خطتها الشاملة الرامية إلى دعم مجتمعات السكان الأصليين المستضعفين أو المهددين للخطر لتشمل مقاطعات سيسار وريسارالدا وميتا وغواخيرا. وهذه خطوة إيجابية بحاجة إلى التوطيد بالمراعاة الصريحة لنتائج دراسات أُجريت على جماعات عرقية عديدة تركِّز على خططهم الحياتية المتوقَّعة.

٥٩- وصيغت خطة للتنمية المتكاملة من أجل تحسين وضع الكولومبيين الأفريقيي الأصل، وأُحرز تقدم في ضبط مواد عديدة من القانون رقم ٧٠ الصادر في عام ١٩٩٣ بشأن الملكية الجماعية للأراضي. ولا بد أن تتوَّج هذه العملية بقرارات محدَّدة تتخذ بعد مشاورة هذه المجتمعات المحلية نفسها.

٤- المدافعون عن حقوق الإنسان

٦٠- في عام ٢٠٠٧، قُتل مدافعون عن حقوق الإنسان، من الرجال والنساء على حدٍّ سواء ولا سيما من القادة الريفيين والشعبيين. وفي أنتيوكيا وكاساناري ونورتي دي سنتندير وبوتومايو وسوكري، بُلِّغ عن حالات نُسِبت المسؤولية عنها إلى أفراد قوات الأمن. وعُزيت حالات أخرى في أنتيوكيا وأراوكا وكالداس وبوتومايو إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وإلى جماعات مسلحة غير قانونية جديدة في أنتيوكيا وبوليفار وسيسار وكوردوبا وبوتومايو وفايي ديل كاوكا. وسُجِّلت أيضاً حالات تهديد للمدافعين عن حقوق الإنسان في أنتيوكيا وأتلنتيكو وبوغوتا، وسُرِقت معلومات من مكاتب المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان في بوغوتا. كما سُرقت معلومات من المكاتب الإقليمية لأمناء المظالم في بوليفَار وسنتندير. وتلقَّى بعض أعضاء المنظمات، التي تقدم المشورة لضحايا الجماعات شبه العسكرية أثناء سير الدعاوى بموجب القانون ٢٠٠٥/٩٧٥، تهديدات بالقتل أو كانوا عرضة للتدخل في عملهم وشُكِّك فيه علناً، حتى من جانب سلطات الدولة، وبخاصة في بوغوتا وميديِّين.

٦١- وكرَّرت المفوضة السامية، في غضون زيارتها إلى كولومبيا في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، دعمها للعمل المخلص الجسور الذي يضطلع به الرجال والنساء العاملون مدافعين عن حقوق الإنسان، ونادت باتخاذ تدابير فعالة لتحسين حمايتهم. وناشدت المفوضة السامية المسؤولين العموميون بالكف عن الإدلاء بتصريحات يراد بها التقليل من شأن عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، لأنها قد تزيد الخطر المحدق بحياتهم أو أمنهم الشخصي.

٦٢- وقد عُزِّز برنامج الحماية التابع لوزارة الداخلية والعدل بموظفين إضافيين وامتدَّ نطاقه ليشمل جماعات جديدة من المستفيدين، مثل المشردين والضحايا الذين كانوا أطرافاً في حالات مشمولة بالقانون ٢٠٠٥/٩٧٥. وإلى حين بلوغ نتائج فعالة بشأن التحقيق مع هؤلاء المسؤولين عن مهاجمة المدافعين عن حقوق الإنسان ومحاكمتهم ومعاقبتهم، من المرجَّح ألا يتوقف، مع ذلك، ارتكاب الجرائم في حقهم.

٦٣- ولا بد من إعطاء زخم جديد للمهام التي أُوصِي بتوليها كلٌّ من النائب العام ووزارة الدفاع لضمان خلو سجلات الاستخبارات العسكرية واستخبارات الشرطة من حالات غير مبرَّرة لمدافعين عن حقوق الإنسان ولمنظماتٍ معنية بها. ولكن، ما زال يلتزم الأخذ بتشريع ينظم التعامل مع هذا النوع من المعلومات وفقاً للمعايير الدولية.

٥- النقابيون

٦٤- تسجِّل أرقاماً رسمية صادرة عن وزارة الحماية الاجتماعية ٢٦ جريمة قتل لرؤساء نقابات أو لأعضاءٍ فيها، كان من بينهم ١٨ مدرساً. بينما تسجِّل النقابات ما مجموعه ٤٣ حالة. وقد أفضى الفارق بين هذه الأعداد، تجميع الأرقام المتراكمة على مدار فترات أطول[٤٦]، إلى إثارة نقاش حاد حول المخاطر التي يواجهها ناشطو النقابات في كولومبيا.

٦٥- ونُسب عدد من جرائم القتل أو التهديدات به، التي ارتكبت، في نقابيين والتي بُلِّغ بها مكتب المفوضية في كولومبيا في عام ٢٠٠٧، إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي أو إلى جماعات مسلحة غير قانونية جديدة أو إلى أشخاص مجهولين.

٦٦- وفي عام ٢٠٠٦، أنشأ المدعي العام وحدة خاصة للتحقيق في هذه الحوادث؛ وقد تلقَّت الوحدة حتى الآن ما مجموعه ١٢٣١ حالة. وتتألَّف الوحدة من ١٣ وكيل نيابة ومن مجموعة من المحققين و٢٤ محامياً وتبيَّن، عند تسجيل هذه الحالات، أن ٨٢ منها اشتمل على إدانات صدرت منها ٣٦ حالة في عام ٢٠٠٧. ولم تسجل سوى إدانة واحدة في تحقيقٍ واحدٍ من مجموع ٢١ تحقيقاً أجريت في جرائم قتل للنقابيين في عام ٢٠٠٧. وعيَّنت الجهة الإدارية للسلطة القضائية، المجلس الأعلى للقضاء، ثلاثة قضاة متخصصين (يُعرفون بـ "قضاة إزالة التكدّس") ما فتئوا يعملون في الشهور الأخيرة للبتِّ في ٢٤ حالة،اتُّخذت قرارات بشأن سبعٍ منها[٤٧].

٦٧- وقد اعتنت الدولة بمشاكل النقابيين، لا سيما فيما يتعلق بتخصيص قدر كبير من الموارد لتوفير الحماية لهم. غير أن النتائج غير السيئة لعمل النظام القضائي تكشف عن حاجة ملحَّة إلى اتخاذ إجراءات أكثر حسماً تضمن الحقوق الأساسية والممارسة العملية للحق في الحرية النقابية.

---

(٤٦) وفقاً للاتحاد الدولي للنقابيين، قُتل ٧٨ نقابياً في كولومبيا في عام ٢٠٠٦. انظر التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧.

(٤٧) منظمة العمل الدولية، مركز الخدمات الخاصة وإزالة التكدّس، الفرع القضائي.

٦- الصحفيون

٦٨- الصحافة في كولومبيا قوية الشكيمة وتعبِّر عن شتّى الرؤى الإيديولوجية. إلا أنه وفي عام ٢٠٠٧، سجَّلت مؤسسة حرية الصحافة جريمة قتل واحدة، و٩٢ تهديداً بالقتل، وعمليتي اختطاف، وسبع حالات نفي. وتلقَّى مكتب المفوضية في كولومبيا معلومات عن صحفيين كانوا موضعاً للترهيب أو غيره من أساليب التهديد حينما كانوا يقومون بتغطية جلسات الاستماع العلنية لقادة مسرَّحين شبه عسكريين في كلٍّ من ميديِّين وبارَّانكيِّيا وبوغوتا.

٦٩- ولوزارة الداخلية والعدل برنامجها الخاص بحماية الصحفيين، ولكن لا تزال التدابير التي تطالب بها لجنة ضبط المخاطر وتقييمها تستلزم التعجيل بتنفيذها. كما أن عدم إحراز تقدم فعال في مجال التحقيق مع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الصحفيين ومحاكمتهم ومعاقبتهم يسهم في استمرار ارتكاب الجرائم في حقهم.

٧- العنف ضد المرأة والطفل في سياق النزاع

٧٠- ما زال للنزاع المسلح أثر محدَّد على المرأة، وإن لم يكن من السهل، كالشأن في سنوات سابقة، توثيق حالات الاعتداء الجنسي التي وقعت في هذا المضمار. وقد وردت معلومات عن حالات، نُسبت إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، تدل على أن العنف الجنسي يستخدم كآلية للضغط أو الانتقام. هكذا وعلى سبيل المثال، أُخضعت مدرِّسة للعنف الجنسي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في ميديِّين لرفضها تعليم تلاميذها مبادئ الفكر السياسي لجماعات حرب العصابات. كما أن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي حُمِّلت مسؤولية قتل نساء الفرار من صفوفها.

٧١- وتلقَّى مكتب المفوضية في كولومبيا أيضاً معلومات عن حالات عنف جنسي عُزيت إلى أفراد الجيش في حوادث وقعت في بوليفار وبوتومايو.

٧٢- وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، أنشأ المدعي العام مجموعة خاصة، ضمن وحدة حقوق الإنسان التابعة له لتتولى مسؤولية التحقيق في الحالات التي يكون فيها الضحايا نساءً وأطفالاً ومراهقين انتُهكت حقوقهم على نحو معيّن في سياق النزاع المسلح.

٧٣- ويجد القُصَّر، من الأولاد والبنات على حدٍّ سواء، أنفسهم في وضعٍ محفوف بالمخاطر بشكل خاص عندما يقعون ضحايا للتشريد الناجم عن النزاع المسلح. ولا يزال يجري تسجيل حالات أولادٍ وبناتٍ لحِق بهم أذىً بالغ من الألغام المضادة للأفراد ومن أعمال العنف الجنسي والهجمات العشوائية والأنشطة الإرهابية.

٧٤- واستمرت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في تجنيد الأطفال من الجنسين، وخصوصاً في مقاطعات أراوكا وكاوكا وأنتيوكا وسوكريه وبوليفار وغوافياريي وميتا ونارينيو وفايّي ديل كاوكا. وفي بعض الحالات، وُضِع الأطفال في الخط الأمامي، مما أسفر عن وقوع قتلى منهم في معارك مع قوات أمن الدولة. وعلى غرار ذلك، واصل كلٌّ من جيش التحرير الوطني والمجموعات المسلحة غير القانونية الجديدة تجنيد الأطفال.

٨- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: الفقر والتفاوت

٧٥- خلال عام ٢٠٠٧، كانت الأرقام الرسمية، بما فيها الإحصاءات التي أُجريت عن الفقر والبطالة وغير ذلك من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية موضوع نقاش عام نظراً إلى ما أُحدث من تغيرات في أساليب القياس الرسمية وإلى أوجه القيود التي تشوب إمكانية الاطلاع على "الملفات العادية"، مما يعيق بدوره إجراء مقارنات بالأرقام المُسجَّلة في سنوات سابقة. ونتيجةً لذلك، فقد شُكِّك في مصداقية هذه الأرقام. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن حوالي ٤٥ في المائة من سكان كولومبيا يعيشون تحت خط الفقر وأن ١٢ في المائة منهم يعيشون في فقر مدقع(٤٨). وأن المشردون هم أفقر الفقراء(٤٩). ويشير مُعامِل جيني لكولومبيا، وهو مقياس للتفاوت بين مستوى الدخول والثروة، إلى نسبة ٥٨,٦ في المائة، أي أن كولومبيا هو ثالث أسوأ بلد في أمريكا اللاتينية(٥٠). ومن هنا، يلزم التقدم في تحديد أنسب الأدوات لقياس مستوى التمتع الفعَّال بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٧٦- وفي عام ٢٠٠٧، اعتزمت الحكومة بمبادرتها لتنفيذ المرحلة التجريبية من شبكة الحماية الاجتماعية لمكافحة الفقر المدقع (وهو مشروع يُعرف بـ "خونتوس" (JUNTOS)، توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية واستهدفت ١,٥ مليون أسرة بوصفها مستفيدة محتملة، منها ٣٠٠ ٠٠٠ من ضحايا التشريد القسري. ويتلقَّى المستفيدون إعانات نقدية شريطة أن يتردد أطفالهم على المدرسة وأن تُجرى لهم فحوص طبية. وقد وسَّع البرنامج نطاق إمكانيات الحصول على الخدمات في المناطق الريفية، ولكنَّ تأثيره في خفض إجمالي معدلات الفقر والتفاوت في الأجور مرهون بإحراز مزيدٍ من التقدم في إطار سياسة متكاملة لمكافحة الفقر. كما أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٧ وانخفاض معدل البطالة(٥١) لم يصاحبهما تحسن في نوعية عقود التوظيف.

٧٧- وفي عام ٢٠٠٧، دخلت حيّز التنفيذ إصلاحات أُدخِلت على نظام (الصحة) للتأمين الاجتماعي(٥٢)، تعفي أصحاب الدخول الدنيا من الاشتراكات(٥٣). وقد يساعد هذا التدبير في إزالة الحواجز التي تحول دون حصول أفقر الجماعات على الخدمات الصحية: هذه الإمكانية يعوزها الإنصاف في الوقت الحاضر، ولا سيما في حالات السكان المشرَّدين وجماعات السكان الأصليين والنساء والمراهقين والمسنِّين.

---

(٤٨) الرئيس ألفارو أوريبيه، التقرير المقدَّم إلى البرلمان، عام ٢٠٠٧، في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الصفحة ١٢ منه.

(٤٩) بحث أجراه كلٌّ من لجنة الصليب الأحمر الدولية وبرنامج الغذاء العالمي في ثماني مدن (من جملة تسع) يقطنها أكبر عددٍ من المشرَّدين، عام ٢٠٠٧.

(٥٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٧/٢٠٠٨*، ٢٠٠٧.

(٥١) تشير الأرقام الرسمية، التي سجلها مكتب الإحصاء التابع للحكومة، إلى انخفاض معدل البطالة من ١١,٩ في المائة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، إلى ١١,٣ في المائة في نفس الفترة من العام التالي.

(٥٢) القانون ١١٢٢ الصادر في عام ٢٠٠٧، المعدِّل للنظام العام للتأمين الصحي الاجتماعي.

(٥٣) الفقرة (ز) من المادة ١٤، القانون ١١٢٢ الصادر في عام ٢٠٠٧.

٧٨- وسوف تُعدَّل الإصلاحات المُدخلة على نظام تحويلات الميزانية من الحكومة المركزية إلى الحكومات الإقليمية والمحلية، والتي اعتُمدت في عام ٢٠٠٧، توزيع الأموال التي تتلقَّاها الأقاليم في مجالات التعليم والصحة ومياه الشرب وخدمات الصرف الصحي[٥٤]، وما زال تأثير هذه الإصلاحات على نطاق الخدمات ونوعيتها غير أكيد. وفي سياق هذا التطور، ندَّد أمين المظالم بعدم إمكانية حصول ما يربو على ١٦ مليون كولومبي على مياه الشرب في عام ٢٠٠٧. كما عجزت الدولة عن الامتثال الكامل لأمر الدستور الذي يقضي بأن تعليم من تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٥ سنة (ويشمل ذلك على الأقل عاماً واحداً قبل الالتحاق بالمدرسة وتسعة أعوام من التعليم الأساسي) يجب أن يكون شاملاً ومجانياً وإلزامياً. وأخيراً، فإن معاييراً أخرى اعتُمدت هذا العامَ سوف تجعل من الأصعب الاعتراف بحقوق المشردين في ملكية الأراضي في المناطق الريفية[٥٥].

٧٩- ولقد كان اعتماد السياسات في مجالي الصحة[٥٦] والتعليم[٥٧] إيجابياً في مجمله وينبغي أن يكون أساسياً لاتخاذ تدابير أخرى محدَّدة من شأنها أن تضمن حقوق الشرائح المستضعفة والتي يُمارس التمييز ضدها بوجه الخصوص.

ثالثاً - أنشطة مكتب المفوضية في كولومبيا

٨٠- خلال عام ٢٠٠٧، تلقَّى مكتب المفوضية في كولومبيا ١ ٨٧١ شكوى وتابع ١ ٥٦٣ منها. وجرى إيفاد بعثات مراقبة مجموعها ٢٣٤ بعثة، مثَّلت ٦٠٦ أيام من الزيارات الميدانية. وتابع مكتب المفوضية في كولومبيا، من بوغوتا وبوكارامنغا وكالي وميديِّين، الاضطلاع بأنشطته في مجالات أخرى من ولايته، هي خدمات الاستشارة والتعاون الفني والنشر. وفي أول هذه المجالات، تركَّزت الأنشطة أساساً على التدريس فيما يتصل بالمعايير الدولية للعدالة الانتقالية، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما الإعدامات خارج القضاء، ونطاق اختصاص القضاء العسكري، والتمييز، والعنف الجنساني، وحقوق الضحايا. أما فيما يتعلق بأنشطة النشر، فقد صدرت ٤٢ نشرة صحفية وأُلقيت ١١ محاضرة عن مواضيع مثل السلام وحقوق الإنسان، وحقوق الضحايا، والجنسانية، والنزاعات المسلحة والإفلات من العقاب، وغيرها.

٨١- وقبل تجديد ولاية مكتب المفوضية في كولومبيا، أمعنت هيئات الدولة ومكتب المفوضية النظر معاً فيما يباشره المكتب من أنشطة في كولومبيا منذ عام ١٩٩٧، وفي أداء الدولة أيضاً. وقد مكَّن إمعان النظر هذا من تحديد المواضيع ذات الاهتمام المشترك وإثراء السيناريوهات المطروحة بشأن تنفيذ الاتفاق المزمع التوصل إليه. كذلك، في إطار حوار صريح ومثمر مع المنظمات الكولومبية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، جرى خلال العام، تقييم تأثير الأعمال التي اضطلع بها مكتب المفوضية. وأدى هذا التحليل إلى توصيات سوف تكون لها فائدتها في إثراء استجابات مكتب المفوضية لمطالب واحتياجات جديدة تستلزمها حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

---

(٥٤) القانون التشريعي ٤ الصادر في عام ٢٠٠٧، المعدِّل للمادتين ٣٥٦ و٣٥٧ من الدستور.

(٥٥) القانون ١١٥٢ الصادر في عام ٢٠٠٧، الذي ينشئ لائحة التنمية الريفية ويُدخل إصلاحات على المعهد الكولومبي للتنمية الريفية.

(٥٦) الخطة الوطنية للصحة العامة، ٢٠٠٧-٢٠١٠.

(٥٧) الخطة الوطنية العشرية للتعليم، ٢٠٠٦-٢٠١٦.

٨٢- وواصل مكتب المفوضية في كولومبيا، وهو يعمل مع سفارتي إسبانيا والسويد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعم الحكومة والمجتمع المدني في عملية صياغة خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأحرزت نتائج مشجعة فيما يتعلق بتعريف المعايير اللازمة لمنهجية تتبُّع للموافقة على المحتوى والمراحل من أجل إحراز تقدم ملموس في عام ٢٠٠٨. وقدَّم مكتب المفوضية المشورة أيضاً إلى الخطة الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، التي حقَّقت تقدماً في عام ٢٠٠٧ بإنشاء خمس فرق فنية إقليمية وإعداد خطط تجريبية للأقاليم الخمسة.

٨٣- ومن مشاريع التعاون الفني الأخرى، التي نُفِّذت أثناء عام ٢٠٠٧، برنامج يستهدف إدراج نهج قائم على مراعاة حقوق الإنسان في خطط البلديات للتنمية. وقدَّم مكتب المفوضية المشورة إلى السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في ٢٠ بلدية واثنتين من منطقتي بوغوتا.

٨٤- وقد نفَّذ مكتب المفوضية في كولومبيا، بالعمل مع وزارة الداخلية والعدل، برنامجاً للتدريب في مجال حقوق الإنسان يستهدف ١٤١ مسؤولاً وقائداً من قادة مجتمعياً في تسعة مراكز للتعايش المدني أنشئت في البلديات التي بلغ النزاع فيها أشُدَّه. وبدأ مكتب المفوضية في كولومبيا أيضاً مشروعاً لدعم مكتب الشؤون العرقية التابع لوزارة الداخلية والعدل في مجال التشاور المُسبق مع جماعات السكان الأصليين.

٨٥- ودعم مكتب المفوضية في كولومبيا، بالعمل مع النائب العام، دخول إدارات البلديات في عملية مساءلة يُخاطَب فيها أمناء مظالم البلديات.

٨٦- كما عقد مكتب المفوضية في كولومبيا دورات تدريبية كثيرة، منها ما يلي: (أ) دورات للضباط العسكريين والموظفين القادمين من بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية عن مسائل متعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ و(ب) تدريب ١٢ منظمة مدنية وعسكرية على مواد بروتوكول إسطنبول المتصلة بالتحقيق في حالات التعذيب؛ و(ج) دورات لوكلاء النيابة عن التحقيق في الإعدامات خارج القضاء، بموجب بروتوكول مينيسوتا؛ و(د) دورات لـ ٩٨ قاضياً وقاضيَ استئناف تابعين لنظام المحاكم العسكرية عن تطبيق الولاية القضائية للنظام.

٨٧- وفيما يتعلق بالاختفاءات القسرية، استهلَّ مكتب المفوضية في كولومبيا مشروعاً لإعداد "دليل تشخيصي" عن الإجراءات الواجب اتباعها قبل إقامة العدل في حالات الاختفاءات القسرية. وعقد مكتب المفوضية في كولومبيا، بالتنسيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، مائدة مستديرة مؤسساتية بشأن تقديم المساعدة النفسية الاجتماعية لأقرباء ضحايا الاختفاء القسري.

٨٨- كما أن مشروع تعزيز مكتب المدعي العام، الذي اشترك الاتحاد الأوروبي في تمويله، انتهى في عام ٢٠٠٧. أما الأنشطة المُضطلع بها بعد شهر حزيران/يونيه فقد تولت وكالة التنمية الدولية التابعة للأمم المتحدة تمويلها، وقد استهدفت هذه الأنشطة المساعدة في تنفيذ توصيات المفوضة السامية بشأن التعزيز المؤسسي لمكتب المدعي العام، ومحاربة الإفلات من العقاب، والترويج لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في هذا المكتب.

٨٩- وكان توقيع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع حكومة كولومبيا في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إنجازاً مُعتبراً حقَّقه فريق الأمم المتحدة القُطري في كولومبيا. وشارك مكتب المفوضية في كولومبيا مشاركةً نشطة في صوغ الوثيقة.

٩٠- وفي نطاق الصندوق العالمي لبرنامج العمل ٢ التابع للأمم المتحدة، دعم مكتب المفوضية في كولومبيا إدراج نهج قائم على حقوق الإنسان في البرنامج التجريبي الذي نُفِّذ بالاشتراك مع منظومة الأمم المتحدة في سواتشا، كما دعم تدريب مسؤولي الأمم المتحدة على التخطيط من منظور حقوق الإنسان، وتقييم تأثير الأنشطة المضطلع بها في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧ بموجب برنامج العمل ٢.

٩١- وقد لعب مكتب المفوضية في كولومبيا، عن طريق عمله مع الفريق المشترك بين المؤسسات المعني بالجنسانية، دوراً نشطاً في إعداد مواد إعلامية عن الجنسانية لاستعمال جميع مسؤولي منظومة الأمم المتحدة في كولومبيا. وأسدى مكتب المفوضية أيضاً المشورة إلى عضوات الكونغرس بشأن مسألة العنف الجنساني، وشارك في إعداد مشروع "استراتيجية متكاملة لمنع جميع أشكال العنف الجنساني في كولومبيا، والانتباه إليه واستئصاله"، الذي سيموله صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التابع للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية.

رابعاً - التوصيات

٩٢- واصل مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا دعمه ومتابعته تنفيذ التوصيات المقدَّمة في تقارير سابقة إلى جميع المؤسسات ذات الصلة. وجاءت النتائج متنوعة في طبيعتها. ومن الإنجازات الجديرة بالذكر تعزيز آليات العمل مع الحكومة، ولا سيما مع وزارة الدفاع والقوات المسلحة، والتقدم المحرز في التحقيقات القضائية عن صلة الزعماء السياسيين بالجماعات شبه العسكرية. غير أنه ثمة حاجة إلى تحقيق مزيد من التقدم فيما يتعلق بمحاربة الإفلات من العقاب. كما أنه ينبغي تفكيك الهيكلين الاقتصادي والسياسي للجماعات شبه العسكرية المسرَّحة. وما زالت الجماعات المسلحة غير القانونية لا تكترث بالتوصيات.

٩٣- ويعتزم مكتب المفوضية في كولومبيا اغتنام فرصة تمديد ولايته لاستعراض جميع التوصيات التي قُدِّمت خلال السنوات العشر الأخيرة. وسوف تهدف هذه الممارسة إلى تقييم التقدم المحرز، وذلك بتحديد المطبّات وتحديث التوصيات المعلَّقة عند الاقتضاء. وسوف تخضع متابعة التوصيات لعملية تقييم جديدة بغية تعزيز تنفيذها بآلياتٍ أكثر فاعلية ودائمة ومنسَّقة وتشاركية.

٩٤- وتشجع المفوضة السامية السلطات على إيلاء اهتمام خاص للتوصيات التالية. فهي على اقتناعٍ تام بأن تنفيذها سوف يسهم في تحقيق تحسنٍ ملموس في حالة حقوق الإنسان وفيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي:

(أ) تطلب المفوضة السامية إلى كلٍّ من الحكومة والجماعات المسلحة غير القانونية والمجتمع المدني إعطاء الأولوية للاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الضحايا، فيما يبذلونه من جهود لرسمِ مسارٍ للحوار والتفاوض من أجل إحلال سلامٍ دائم؛

(ب) وتكرِّر المفوضة السامية تأكيد أهمية متابعة وتنفيذ التوصيات السابقة المعلَّقة. وتدعو الحكومة والمجتمع المدني إلى أن يواصلا تقدمهما معاً وعلى نحوٍ منهجي فيما يبذلانه من جهود لوضع منهجيات ترمي إلى تحسين تنفيذ تلك التوصيات. وتأمل المفوضة أن تظلَّ الآليات التي أنشئت لهذا الغرض في عام ٢٠٠٦ قائمةً، وتشكر المجتمع المدني على ملازمته الدائمة، وتحثه على الاستمرار. وهي على ثقة من أن هذه الجهود سوف تمكِّن من توحيد المواضيع ذات الأولوية في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وكذلك القانون الإنساني الدولي، ومن أن هذه الخطة سوف تعالج أسباب التحديات الرئيسية في هذا المجال؛

(ج) وتطلب المفوضة السامية إلى أعضاء الجماعات المسلحة غير القانونية أن تكون محترمة تماماً لقواعد القانون الإنساني الدولي وأن تطلق، فوراً ودون شروط، سراح جميع الرهائن المحتجزين لديها؛

(د) وتحث المفوضة السامية وزارة الدفاع ومكتب المدعي العام على تنفيذ وسائل فعَّالة لحلِّ جميع أشكال الجماعات المسلحة غير القانونية التي نشأت في أعقاب بدء عملية التسريح، وعلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتفكيك الهيكلين السياسي والاقتصادي للجماعات شبه العسكرية المسرَّحة. وتحث المفوضة السامية السلطة القضائية على مواصلة تحقيقاتها مع الموظفين العموميين والزعماء السياسيين ممن هم على صلة بالجماعات شبه العسكرية؛

(هـ) وتحث المفوضة السامية الحكومة والكونغرس على مضاعفة جهودهما في تطبيق آليات للجبر تكون جامعة شاملة، مشتملة على جميع التدابير القضائية والإدارية التي سوف تضمن على نحو فعّال حماية الضحايا عند ممارستهم حقوقهم في معرفة الحقيقة وفي تحقُّق العدالة وفي الجبر عن الأضرار وفي عدم التكرار؛

(و) وتطلب المفوضة السامية إلى الحكومة، والكونغرس، وهيئات المجتمع المدني تعزيز وزيادة الموارد المتاحة لمكتب المدعي العام والنائب العام ومكتب أمين المظالم والجهاز القضائي. وتحث المفوضة السامية أيضاً هذه المؤسسات على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للتحديات التي تكتنف تنفيذ القانون ٢٠٠٥/٩٧٥ و، على وجه العموم، محاربة الإفلات من العقاب، وبخاصة الدعاوى القضائية المتصلة بالإعدامات خارج القضاء، وجرائم قتل النقابيين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان؛

(ز) وتطلب المفوضة السامية إلى الحكومة وهيئات الرقابة وكبار ضباط القوات المسلحة أن يعزِّزوا جهودهم من أجل القضاء على الإعدام خارج القضاء، وأن يتخذوا تدابير ترمي إلى منع حدوث الحالات التي وقعت فيها هذه الانتهاكات وإلى التحقيق فيها والمعاقبة عليها والتعريف بها وأن ينفذوا التعليمات الصادرة عن وزارة الدفاع ويوسِّعوا نطاقها، على سبيل الأولوية. كما تحث المفوضة السامية مكتب المدعي العام على أن يستجليَ في أبكرِ وقتٍ ممكن كل الاتهامات بالإعدام المزعوم خارج القضاء؛

(ح) وتحث المفوضة السامية الحكومة على زيادة جهودها الرامية إلى الحد من الفقر والفقر المدقع، ولا سيما على اتباع نُهُجٍ متكاملة ومطَّردة من شأنها أن تمكِّنها من التغلب على الاختلالات والإجحافات التي تطال شرائح كبيرة من المجتمع، وخصوصاً الجماعات المستضعفة وتلك التي تقطن المناطق الريفية. وينبغي إعطاء الأولوية لتوفير سبلٍ منصفة لحصول السكان المشردين وجماعات الشعوب الأصلية والنساء والأطفال والمراهقين والمسنِّين على خدمات الصحة وعلى التعليم والسكن وتوسيع نطاق حصولهم عليها. وعلاوةً على ذلك، ينبغي أن يُنظر في وضع وتنفيذ تدابير ترمي إلى حماية حقوق المشردين في المناطق الريفية في ملكية الأراضي وإلى الاعتراف بها.

Annex

REPRESENTATIVE CASES OF VIOLATIONS OF HUMAN RIGHTS AND BREACHES OF INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW

I. VIOLATIONS OF HUMAN RIGHTS

A. The right to life

1. The office in Colombia of OHCHR received complaints of violations of the right to life by extrajudicial execution. In most cases, these executions followed the same pattern observed in previous years: the victims were civilians who were presented as members of guerrilla groups or other illegal armed groups, reported as killed in combat.

2. The office in Colombia reported several of these cases to the competent authorities. In Riohacha, La Guajira, members of the Cartagena Battalion were allegedly responsible for the death of a peasant farmer affected by mental disability. On 2 May 2007, in Hato Corozal, Casanare, there was the death of a community leader, in events attributed to members of the Counter-Guerrilla Battalion No. 65. On 13 May, in Pueblo Bello, Cesar, a murder was allegedly perpetrated by soldiers of Brigade 10. In Orito Putumayo, members of Mobile Brigade 13 were allegedly responsible for the death of 3 civilians on 9 September.

3. Other violations of the right to life were reported to have been committed by members of the Army. In Buenaventura, on 3 August, soldiers of the Cisneros Task Force were allegedly responsible for opening fire against students, whom they confused with guerrillas. A girl of 14 died. On 17 September, in Montelíbano, Cordoba, soldiers of Brigade 11 reportedly opened fire against two peasant farmers who were under the effects of alcohol, one of whom died. Two soldiers of Brigade IX were condemned for the killings of six civilians perpetrated on 10 June in San Vicente del Caguan, Caqueta.

4. The office in Colombia received complaints of extrajudicial executions attributed to members of the Police. These include the death of three individuals on 25 March in Ipiales, Nariño. On 8 September, the killing of a young man aged 22 in El Carmen, Bolivar, was allegedly perpetrated by members of the Sectional Judicial Police SIJIN, in an act which had characteristics of “social cleansing”. In Zulia, Norte de Santander, a man died on 3 July after being shot by members of the Mobile Rifles Squadron, EMCAR, in a manoeuvre which the police officers considered to be suspicious.

5. The office was also informed of several murders of human rights defenders, union members and other social leaders. On 28 January, the president of the Municipal Committee for the Displaced population in La Cotorra, Cordoba, was murdered. In Montería, on 31 January, there was the murder of Yolanda Izquierdo, the leader of the displaced who coordinated a collective movement to recover lands usurped by paramilitary groups. In Medellín, Antioquia, on 23 April, the president of the Community Action Board of the El Pesebre district of Commune 13, who was also the adviser to the Asociación Madres de la Canderlaria (Mothers’ Association of La Canderlaria) was murdered, allegedly because of her work in making denunciations. On 7 November, in Cartago, Valle del Cauca, the murder of the Coordinator of

the Women's Committee in the Sindicato Unico de Trabajadores de la Educación (union of education workers) was reported. On 4 May, a political activist of the Polo Democrático Alternativo ("Alternative Democratic" list) party was murdered in Cali, Valle de Cauca.

6. In October, the office in Colombia received reports of death threats against members of the NGO Corporación Yira Castro, and the National Coordinator for the Displaced. In September, a human rights defender in Tulua, Valle del Cauca was displaced, due to death threats and the kidnapping of his wife. On 6 November, the Office condemned the aggression and death threats against Yolanda Becerra, president of Organización Femenina Popular (Popular Women's Organization). In Bogotá, in May, three union members received pamphlets and telephone calls with death threats.

B. The right to personal integrity

7. A report was received that three young men were tortured on 4 August inside a police station by members of the National Police in Ocaña, Norte de Santander. In Bogotá, on 12 August, it was reported that agents of the National Police struck a taxi driver.

8. Cases were reported of abuses allegedly committed by members of the police against the transgender population engaged in prostitution in Bogotá, Medellín and Cali.

9. On 26 May, it was reported that members of the Mobile Anti-Riot Squad ESMAD used tear gas against members of an indigenous community who were blocking the Pereira-Quibdó road, and they destroyed and burned several items of personal property. On 28 September, there was a report of the mobilization of peasant farmers towards Orito, Putumayo, to prevent the arrival of the crews for illegal crop eradication, and members of ESMAD used violence to dislodge them.

C. The right to individual freedom and personal security

10. There were reports of mass detentions conducted by State agents based on intelligence reports or statements made by informers which had not been properly corroborated. On 24 January, in Aguachica, Cesar, 11 alleged ELN militiamen were detained by members of the police. Their photographs and names were published, and they were later released due to lack of evidence.

11. Cases were reported of illegal detentions of human rights defenders and social leaders who were accused, without sufficient evidence, of the crime of rebellion. The Office was informed of the case of a detention of a member of the Kankuano indigenous community by Army personnel on 15 July in Valledupar, Cesar, with no judicial order to do so. On 13 February, the president of the Permanent Human Rights Committee in Nariño was detained. Subsequently, the Attorney General's Office decided that there had been irregularities in the evidence presented, and ordered the accused to be released.

D. The right to due process

12. In several of the cases reported to the office, the authorities in the Military Criminal Justice System took up the investigation of crimes which should have been taken by the civil courts. On 30 September in Aguazul, Casanare, there was a murder which was allegedly committed by members of the Taurema Battalion and the investigation was taken by Military

Criminal Court 13. The investigation of the killing of a peasant farmer on 26 April in Abrego, Norte de Santander, allegedly committed by members of Battalion 15, was sent to Military Criminal Court 37.

13. The office was also informed of cases in which prosecutors of the civil jurisdiction sent case files opened for homicides with characteristics of extrajudicial executions to the military jurisdiction. In the case of the murder of the president of the Community Action Board of La Union, Yondó, on 25 June, the Regional Prosecutor's Office of Barrancabermeja sent the case to Military Criminal Court 14. In several cases of civilians reported as killed in combat in Aguazul, Casanare, the Attorney General's Office remitted the cases to the Military Criminal Courts.

14. The office was informed that certain judges in the criminal military system who intended to return case files to the civil courts came under pressure from the commanding officers of the units.

15. The office also received information on cases in which the work of the justice system was obstructed. On 15 February, after a clash in which four individuals died in La Gloria, Cesar, police personnel had no access to the crime scene, and the official reports on the bodies were prepared by Army personnel.

E. The right to private life and inviolability of domicile

16. On 26 January, a peasant farmer was detained by Army personnel in Fortul, Arauca, accused of being a guerrilla. He was taken to Bogotá, where he was presented before several national media. Two days later he was released, due to an error of identification.

17. On 25 January, soldiers of the Mechanized Infantry Battalion No. 3, entered the indigenous reserve of Chagui Chimbuza, Nariño, and with no judicial order, searched the houses of several members of the Awá indigenous communities.

18. Human rights organizations in Bogotá, such as JUSTAPAZ (Centro Cristiano para Justicia, Paz y Acción Noviolenta) and Corporación Juridica Yira Castro, reported that during June, August and November their offices were broken into, and the hard disks containing information on their work with victims were stolen from their computers.

F. The right to freedom of opinion and expression

19. The Fundación para la Libertad de Prensa (FLIP, Foundation for Press Freedom) recorded 92 cases of death threats against journalists.

20. In Bogotá, in September, the journalists Hollman Morris and Gonzalo Guillén received death threats over the telephone and by e-mail, as a result of their work on human rights issues and the process of demobilization of paramilitaries

II. BREACHES OF INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW

A. Murder and threats against protected persons

21. The office in Colombia recorded in 2007 a large number of massacres, most of which were attributed to members of FARC-EP. On 18 June, 11 assemblymen from Valle del Cauca, kidnapped by FARC-EP in 2002 were murdered. In Turbo, on 16 May, members of FARC-EP were allegedly responsible for opening fire against a vehicle, which caused the deaths of four people including a girl aged 3. In Cumbal, Nariño, on 5 June, FARC-EP were allegedly responsible for the death of eight members of the indigenous Awá and Pasto communities. There was also the killing of three peasant farmers allegedly perpetrated by members of the ELN, on 12 March in Mercaderes, Cauca.

22. There were also reports of selective murders. On 15 January, members of FARC-EP murdered two teachers in Ricaurte, Nariño, and on 23 January, they murdered the president of the Community Action Board in Samaná, Caldas. Members of ELN were allegedly responsible for the murder of a community leader in Tame, Arauca on 28 July. On 11 June, on the Totumeando-Manjuari road, members of FARC-EP reportedly used an electric saw to kill a truck driver.

23. According to information collected, 8 potential candidates and 22 candidates to the 2007 local elections were murdered by the illegal armed groups in the course the election campaigns. Members of FARC-EP were allegedly responsible for most of these murders. There were also murders of local authorities. In El Doncello, Caquetá, on 9 July, two municipal councillors were murdered during actions attributed to members of FARC-EP. The same group was allegedly responsible for the murder of the Mayor of San José del Palmar, Chocó, on 12 July.

24. There continued to be reports of murders of indigenous leaders. FARC-EP were allegedly responsible for the murder of two members of the Central Assembly of the Nasas settlements in Florida, Valle del Cauca, the murder of a member of the Awá community in the Cuascabi Paldubi reservation in Nariño, on 1 May, and of two members of the Embera Katio indigenous community in Cordoba on 31 May. ELN was allegedly responsible for the murder of an Awá leader on 11 January in the Gualcalá reservation in Nariño.

25. There were reports of murders attributed to the illegal armed group Autodefensas Campesinas - Nueva Generación (“New Generation-Peasant Self-Defence Force”, or AC-NG). On 3 February, in Samaniego, Nariño, a man was taken from his home by a group of individuals, and on 8 February, his body was found with signs of torture. On 25 February, the Mayor of Cumbitara, Nariño was intercepted by a group of paramilitary AC-NG, who tied him to a tree and threatened to kill him.

26. There were death threats against candidates to the local elections and authorities. In Huila, several mayors reported death threats attributed to members of FARC-EP. The same group was allegedly responsible for threats against municipal officials in Villagarzón and in Puerto Guzmán, Putumayo, and against five mayors in Valle del Cauca.

27. There were also reports of threats by members of FARC-EP against journalists. These included threats against journalists in Arauca and Saravena on 7 August, for not having read out a press release made by this group.

28. On 20 March and 6 June, the illegal armed group AC-NG made death threats on the Internet against several human rights defender organizations, the Pastoral Social of Tumaco, and the Mayor of Samaniego, accusing them of being "terrorists and couriers of human rights".

B. Attacks against the civilian population and indiscriminate attacks

29. On 20 August, guerrillas of the FARC-EP attacked an Army armoured car, which caused the death of a civilian and wounded five more. On 9 April, an attack with a car bomb destroyed the police headquarters in Cali, causing the death of one person, wounding 41, and damaging 240 properties.

30. On 29 April, in Puerto Asis, Putumayo, devices placed by members of FARC-EP exploded and damaged property.

31. In Nariño, clashes between FARC-EP and ELN throughout the year led to blockades of food, medicines and fuel, a crisis in the health and hygiene system, and the isolation of communities due to the planting of minefields.

32. On 3 September, members of FARC-EP stopped a bus on the Medellín-Anori road and forced the passengers to step out of the vehicle. In Teorama, Norte de Santander, members of FARC-EP blocked traffic for five days, by placing a truck belonging to the municipality across the road, and saying that they had planted a bomb in it.

33. In Lopez, Cauca, in February, members of Mobile Brigade No. 14 allegedly imposed restrictions on the provision of food and fuel. On 9 October, in Orito, Putumayo, troops of the Anti-Narcotics Brigade stopped a health brigade truck from entering the rural district of Santa Lucia.

C. Acts of terrorism

34. In Carmen de Viboral, Antioquia, on 19 May, numbers of FARC-EP were allegedly responsible for the murder of two peasant farmers, and for having dynamited their houses in order to intimidate the population. FARC-EP were reported to have mounted a number of attacks in Cali and Buenaventura, including 5 on 23 June, which left 23 wounded.

D. The taking of hostages

35. The office in Colombia was informed of the kidnapping of nine geologists in Choco on 13 March, by FARC-EP; of four contractors of an oil company in Saravena on 12 March; and of a businessman in Caldas in a rural area of Manizales on 1 May, who subsequently died in a military operation. On 22 January, four peasant farmers were kidnapped by members of the ELN in Hacarí, Norte de Santander.

36. On 14 August, a local candidate for mayor in Betulia, Antioquia, was kidnapped by members of FARC-EP. In La Playa Norte de Santander, a candidate for mayor was kidnapped on 5 July, by persons allegedly belonging to ELN.

E. Forced displacement

37. On 24 February, 375 members of the indigenous Pastos and Awá groups took refuge in Ecuador, due to the murder of the president of the indigenous reservation of San Juan de Mayasquer, and as a result of death threats against several teachers by FARC-EP.

38. On 24 March, in El Charco, Nariño, a total of 4,876 persons were displaced due to combat between FARC-EP and the Colombian Marines.

39. In Arauca, a clash between FARC-EP and ELN forced a number of mass displacements, such as those reported in January and April in Fortul and Arauquita.

40. On 16 May there were reports of forced displacement of 40 families from the rural area of Istmina, Chocó, due to clashes between FARC-EP and an illegal armed group which calls itself “Rondas Campesinas Populares” (popular peasant “rounds”, or civil defence groups).

41. On 25 May, 40 families, 24 of them from the indigenous Awá communities, were displaced to the town of Valle del Guamuez, Putumayo, as a result of the killing of a young man allegedly committed by members of Counter-Guerrilla Battalion 87.

F. Child victims of the armed conflict

42. The office in Colombia was informed of several cases of recruitment, particularly by FARC-EP in the Departments of Putumayo, Cauca, Caldas and Nariño, and by ELN in Bolivar and Norte de Santander. In Cartagena, Bolivar, there were reports of the recruitment of boys and girls by unidentified armed groups.

43. Several cases were recorded of child victims of anti-personnel mines. On 22 September, in the Nulpe Medio Alto Reservation in Nariño, three children from the indigenous Awá group died when they stepped on anti-personnel mines planted by FARC-EP.

44. The office in Colombia received a complaint about the use of a boy of 11 as a guide by members of the Nueva Granada Battalion in a military operation in southern Bolivar; another case reported the use of boys and girls as informers for the Marines and the National Police.

G. Women victims of armed conflict

45. On 26 June, a woman was the victim of a rape by FARC-EP guerrillas, in retaliation for having refused to cooperate with the illegal group.

46. There was a case of sexual violence on 27 July, in El Carmen de Bolivar, Bolivar, against a woman suffering from mental disability, attributed to seven soldiers of the Army.

47. The office in Colombia recorded attacks on the lives of woman leaders, such as those suffered by the Mayor of Neiva, Huila, on 28 February and 22 December, attributed to FARC-EP. There were also the murders of a town councillor of San Vicente del Caguan, Caqueta, on 6 January and a woman councillor of Arauquita, Arauca, on 8 June.

48. There were death threats against women in Cauca by FARC-EP, caused by the fact that they had personal relationships with members of the regular armed forces.

49. The office was informed that members of Jungle Brigade 27 had sexually harassed girls in the rural area of San Miguel, Putumayo.

H. Use of anti-personnel mines

50. In the Nulpe Alto Reservation in Nariño, 167 families in the Awá community were isolated due to the large number of mines planted by members of FARC-EP. The same situation occurred in the Nasa Kwe's Kiwe indigenous reservation in Valle del Cauca.

51. The existence of the minefields has also caused forced displacement. On 23 April, in Tame, Arauca, all members of the La Esperanza indigenous reservation were displaced after the area was mined.

52. There were also reports of schools mined by the illegal armed groups. In April, members of FARC-EP planted anti-personnel mines around the school in the rural district of Campiña de Manzanares, Caldas.